



**الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص
ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي
في المملكة العربية السعودية**

إعداد

**د/ منى عبد الله السمحان
أستاذ مشارك**

كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع، جامعة الملك سعود

الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

منى عبد الله السمحان

كلية الدراسات التطبيقية وخدمة المجتمع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: fiqreasercher@gmail.com

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث موضوع الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص وركزت المشكلة الرئيسية للبحث على كيفية تنمية وتعزيز هذه الشراكة والاستفادة منها في تطوير الأداء الأكاديمي والبحث العلمي في الجامعات وتعزيز قدرتها على تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. واستهدف البحث بشكل أساسي تحديد طبيعة وأهمية وأشكال الشراكة بين منظمات الأعمال أو القطاع الخاص والجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، وكيف يمكن تعزيز وتطوير هذه العلاقة لتسهم بشكل فعال في تحقيق جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، والارتقاء بأداء مؤسسات التعليم العالي السعودية لتحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي وتقديم برامج ومخرجات مميزة تواكب تطورات العصر وتلبي احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل. واعتمدت الباحثة المنهج الوصفي في تناول موضوع البحث من خلال جمع أكبر قدر ممكن من البيانات المنشورة المتعلقة بمشكلة وأهداف البحث وتحليلها واستخلاص نتائج وتوصيات تسهم في معالجة مشكلة البحث والإجابة على تساؤلاته وتحقيق أهدافه. بالإضافة إلى استعراض نماذج تطبيقية ناجحة لعلاقة بعض الجامعات العربية والعالمية بالقطاع الخاص للاستفادة من هذه التجارب في تعزيز علاقة الجامعات الحكومية السعودية بالقطاع الخاص. وتوصلت الباحثة إلى العديد من النتائج التي تؤكد حاجة الجامعات ومنظمات الأعمال اليوم إلى إقامة علاقة شراكة فعالة تسهم في تطوير أداء منظمات الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية للجامعات وتحقيق الجودة المطلوبة في برامجها ومخرجاتها. كما خلص البحث إلى مجموعة من التوصيات التي يمكن من خلالها تعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: الشراكة. الجامعات. القطاع الخاص. جودة التعليم العالي



Partnership between Universities and the Private Sector and Their Role in Achieving Higher Education Quality in the Kingdom of Saudi Arabia

Mona Abdullah Al-Samhan

Faculty of Applied Studies and Community Service, King Saud University, KSA.

Email: fiqreasercher@gmail.com

ABSTRACT

This research deals with the issue of partnership between universities and the private sector. The main problem of the research focused on how to develop and strengthen this partnership and benefit from it in developing academic performance and scientific research at universities and enhancing their ability to achieve standards of quality assurance and academic accreditation. The research mainly aimed to determine the nature, importance and forms of partnership between business organizations or the private sector and government universities in the Kingdom of Saudi Arabia, and how this relationship can be strengthened and developed to contribute effectively to achieving the quality of higher education in the Kingdom of Saudi Arabia, and to improve the performance of Saudi higher education institutions to achieve quality and academic accreditation standards and provide distinguished programs and outputs that keep pace with the developments of the times and meet the needs of society and the requirements of the labor market. The researcher adopted the descriptive approach in dealing with the topic of the research by collecting the largest possible amount of published data related to the problem and objectives of the research, analyzing it and drawing conclusions and recommendations that contribute to addressing the research problem, answering its questions and achieving its objectives. The study also reviewed a number of successful applied models of the relationship of some Arab and international universities with the private sector to benefit from such experiences in strengthening the relationship of Saudi public universities with the private sector. The results of the research revealed that there is a need of universities and business organizations today to establish an effective partnership that contributes to developing the performance of business organizations, enhancing the competitiveness of universities and achieving the required quality in their programs and outputs. The study also recommended enhancing the partnership between universities and the private sector through a number of procedures.

Keywords: Partnership, Universities, Private Sector, Quality of Higher Education.

المقدمة:

يشكل الطلب على التعليم العالي وفق معايير معتمدة تضمن الجودة والإنتاجية فرصة سانحة نحو انخراط القطاع التعليمي الجامعي بالشراكة مع القطاع الخاص.

قد برزت قضية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص بشكل تدريجي في إطار توجهات الدول والحكومات نحو إصلاح نظم التعليم العالي كاستراتيجية لتحسين عملية التدريس والأنشطة البحثية وربط الجامعات بعمليات التنمية والتطوير في المجتمع.

دعاة هذه الاستراتيجية انطلقوا من حقيقة أن الموارد العامة للتعليم العالي قد انخفضت خلال السنوات الأخيرة أو نحوها بسبب حركة التوسع في التعليم العالي، وحدوث بعض الأزمات الاقتصادية، وتغيير الأولويات الاجتماعية بين القطاعات وداخل قطاع التعليم ذاته. ونتيجة لذلك، فإنه لا بد من تنمية موارد الجامعات من القطاع الخاص والخدمات المقدمة للمؤسسات على نحو متزايد، بوصفها مصدراً بديلاً لتمويل مؤسسات التعليم العالي. في الوقت نفسه زادت الحاجة إلى تعزيز الروابط بين الجامعات والقطاع الخاص بشكل كبير نتيجة الاهتمام الذي تبذله مختلف دول العالم في سبيل تطوير وضعها الاقتصادي وزيادة قدراتها التنافسية والاهتمام بمواكبة التطور التكنولوجي والابتكارات العلمية لتطوير القدرات التنافسية في ظل العولمة وحرية التجارة العالمية وتسهيل حركة التبادل التجاري للسلع والخدمات بين مختلف دول العالم. (Hughes, 2006)

من ناحية أخرى فإن خريج التعليم الجامعي في بلادنا والعديد من البلدان العربية اليوم لم يعد بمقدوره الحصول على وظيفة أو عمل من خلال الشهادة فقط، فوظائف اليوم تتطلب توفر مهارات متعددة في المتقدم للوظيفة. (التركي وابو العلاء، 2007)

يبين (السلطان، 2009، ص 48) أن: "الشراكة الفاعلة تبدأ بين الجامعات والمجتمع من خلال العملية التعليمية والتدريبية التي ينتج عنها إمداد قطاعات المجتمع بالخريجين المؤهلين تأهيلاً علمياً وأكاديمياً متميزاً في مختلف التخصصات التي يحتاجها سوق العمل".

وتشير العديد من الدراسات إلى أهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص؛ حيث تساهم في الابتكار وتحقيق براءات الاختراع (Perkmann & Walsh 2007: الهادي 2011)، وكذلك تمكن الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص من تحقيق أهدافها وتعزيز مركزها التنافسي، وتساهم في تقديم تعليم عالي الجودة للجميع، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع أفراد المجتمع. (Hughes, 2006)

في المملكة العربية السعودية تعتبر رؤية 2030 المظلة الرئيسة لكافة الجهود والمبادرات التي سبق وأن أطلقتها الجامعات السعودية في تطبيق الشراكة مع القطاع الخاص؛ ويشير تقرير وزارة التعليم العالي (1435هـ، ص 18-35) (وزارة التعليم حالياً) إلى أهم منجزات الوزارة لبناء مجتمع المعرفة المتعلقة بتطبيق الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، وذلك كما يلي:

- دعمت وزارة التعليم إنشاء حاضنات التقنية؛ حيث أنشأت جامعة الملك سعود (وادي الرياض للتقنية)، والذي يتضمن عدداً من حاضنات التقنية، وأسست جامعة الملك فهد للبترول والمعادن (وادي الظهران للتقنية)، وقد انضم إلى هذه الحاضنات عدد من الشركات؛ للإسهام في تطوير اقتصاد المعرفة، والاستثمار على أسس تجارية عن طريق

الاستثمار في المشاريع المشتركة التي تصقل الخبرات والتطبيق العملي لطلاب الجامعة وأساتذتها.

- دعم تأسيس ونشر ثقافة كراسي البحث العلمي في الجامعات. وقد بلغ عدد الكراسي العلمية في (28) جامعة حكومية (240) كراسي بحث أحس إحصاءات العام الجامعي 1437/1436هـ (وزارة التعليم، 1437هـ).

أشاد العقيل الى نتائج دراسة على مجتمع من رجال الأعمال في المنطقتين الغربية والوسطى في المملكة العربية السعودية إذ أكد 67% من مجتمع الدراسة على أن الاتصال بين رجال الأعمال والجامعة مفقود، بينما يرى 83% أنه لم يحدث أي تطور في مجال تطوير العلاقة وأن الطموحات لا زالت دون المستوى المستهدف (الشتوي، 2005، ص 177).

يؤكد القحطاني (2016) أن الشراكة بين القطاعين يمكن أن تسهم في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، والوصول إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية.

1- مشكلة البحث:

تنص الرؤية المستقبلية لإستراتيجيات التعليم العالي بتنمية الموارد البشرية بخطة التنمية التاسعة 1430-1435هـ للمملكة العربية السعودية على توفير "تعليم جامعي ينافس على الريادة، ويسهم في بناء المجتمع المعرفي ويلبي متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئة"، وأن من سياسات تحقيق هذه الرؤية: تفعيل وتأسيس قاعدة للشراكة بين مراكز البحث العلمي بالجامعات والقطاع الخاص، والتوسع في تطبيق الكراسي العلمية في الجامعات بدعم القطاع الخاص وتمويله، (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 1435هـ، ص 386).

بالإضافة إلى أن الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في السعودية – التي ضمت بأمر ملكي في رجب 1437هـ إلى (هيئة تقويم التعليم) – أولت اهتمامًا بضمن الجودة والاعتماد لبرامج التعليم بالجامعات، من خلال مشاركة هيئة التدريس والطلبة في البحث العلمي، والاهتمام بتسويق البحوث، وكذلك بأهمية التفاعل مع المجتمع. (الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، 2008).

كما أولت الجامعات السعودية اهتمامًا بتفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، والعمل على تحقيق أهداف الخطة المستقبلية لتطوير التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية التي منها الهدف السادس عشر: أهمية الاستمرار في دعم التمويل الجامعي وتنويع مصادر التمويل، وكذلك تفعيل برنامجها التنفيذي رقم (24) الذي يدعو إلى الشراكة مع القطاع الخاص والأعمال (وزارة التعليم العالي، 2011).

لقد توج ذلك كله، بتوجه حكومة المملكة العربية السعودية لتحقيق رؤيتها المستقبلية للتحويل الاقتصادي الوطني بحلول عام (2030-1452هـ) التي تنص على أن: "السعودية.. العمق العربي والإسلامي.. قوة استثمارية رائدة.. ومحور ربط القارات الثلاث" (رؤية المملكة العربية السعودية 2030، 2016أ، ص 9).

يدعم تحقيق هذه الرؤية (12) برنامجًا تنفيذيًا من أهمها "برنامج التحول الوطني 2020"، الذي يركز على زيادة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في جميع القطاعات منها القطاع التعليمي، وكذلك تسهيل تدفق استثمارات القطاع الخاص للوصول بمساهمته في إجمالي الناتج المحلي من (40%) إلى (65%)؛ لتحقيق أهداف هذه الرؤية والوصول إلى المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح. (رؤية المملكة العربية السعودية 2030، 2016 أ).

إضافة إلى التوجه الرسمي لهذه الرؤية نحو خصخصة التعليم الحكومي بشقيه العام والجامعي من خلال "برنامج التخصيص" الذي يركز على "تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وإتاحة الأصول الحكومية أمامه مما يحسن جودة الخدمات بشكل عام وتقليل تكاليفها، ويعيد تركيز الحكومة على الدور التشريعي والتنظيمي المنوط بها والمتوافق مع التوجه. (رؤية المملكة العربية السعودية 2030، 2016 ب، ص66)

على الرغم من أهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، إلا أنه توجد مؤشرات على وجود ضعف في تطبيقها ببعض الجامعات السعودية وخاصة الناشئة، وأن أبرز الأسباب التي أدت إلى ضعفها هو افتقار الجامعات لتخطيط برامج الشراكة، وضعف وضوح أهداف الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، وكذلك ضعف وضوح رؤية الجامعة وأهدافها؛ وهذا ما تؤكد دراسات متعددة (صائغ ومتولي، 2005؛ القحطاني، 2005؛ عبد القادر، 2014؛ الشثري، 2014؛ مراد، 2016).

2- تساؤلات البحث:

وفقاً لمشكلة البحث الرئيسية يحاول البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما طبيعة وإشكال الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص؟
- ما هي جوانب الاستفادة من تعزيز هذه الشراكة لكلا الطرفين؟
- ما هي أبرز معوقات أو تحديات تعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص؟
- كيف يمكن تفعيل وتعزيز الشراكة والتعاون بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص لتحقيق الفائدة للطرفين والمجتمع؟
- كيف يمكن أن تسهم هذه الشراكة في تحقيق جودة التعليم العالي في الجامعات السعودية؟

3- أهداف البحث:

إن الهدف الأساسي لهذه الدراسة هو بحث السبل والوسائل المناسبة لإقامة وتأسيس علاقة شراكة حقيقية بين القطاع الخاص والجامعات في المملكة العربية السعودية، وتحديد الدور الذي يمكن أن تسهم به هذه الشراكة في دعم وتوفير متطلبات النهوض بقطاع التعليم العالي وتحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات السعودية. وذلك من خلال:

- تحديد طبيعة وأهمية ومجالات الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص.
- تحديد جوانب الاستفادة من تعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص لكلا الطرفين.

- التعرف على أبرز التحديات أو المشاكل والمعوقات التي تعوق إقامة شراكة فعالة بين القطاع الخاص والجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية.
- عرض تجارب ناجحة لشراكات الجامعات بالقطاع الخاص في بعض الدول للاستفادة من هذه التجارب في تعزيز علاقة الجامعات الحكومية السعودية بالقطاع الخاص.
- اقتراح وسائل وخطوات فعالة لتحقيق شراكة فعالة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في ضوء نتائج هذه الدراسة.

4- أهمية البحث:

إن الاتجاه العالمي لرسالة الجامعات اليوم يتمحور حول الخروج من نطاق التركيز على حفظ المعرفة ونشرها عن طريق التدريس والبحوث الأكاديمية إلى مجال أرحب يتيح للبحث العلمي الجامعي المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتطوير الصناعي ودفع عجلة النمو والتقدم الاقتصادي في المجتمع إلى الأمام.

لأن تجارب الأمم المتقدمة اقتصادياً وصناعياً أثبتت أهمية توظيف نتائج البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا فإن أهمية هذه الدراسة تأتي من أهمية بناء وتعزيز شراكة فعالة بين الجامعات والقطاع الخاص تؤدي ثمارها لكلا الطرفين. وتحقق التقدم والنهوض الاقتصادي للمجتمع.

كما أن توضيح طبيعة وأهمية ومجالات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص وفوائدها للطرفين، يؤدي إلى زيادة وعي وحرص المسؤولين في كلا القطاعين على دعم وتعزيز هذه العلاقة وتوفير كافة الظروف والإمكانات اللازمة لتنفيذها.

كما تأتي أهمية هذه الدراسة من حاجة الجامعات اليوم وخاصة الجامعات الحكومية إلى تنمية مصادر تمويل أخرى وذلك في ظل محدودية التمويل الحكومي لهذه الجامعات وعدم كفايته لتعزيز أداؤها الأكاديمي وتطوير بنيتها التحتية وتفعيل نشاط البحث العلمي في هذه الجامعات، ويمكن أن يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً في هذا الاتجاه إذا ما تم تعزيز وتطوير علاقة شراكة فعالة بينه وبين الجامعات.

أخيراً فأن تحديد المعوقات أو التحديات التي تحول دون نسج روابط مثمرة وهادفة بين الجامعات والقطاع الخاص واقتراح أساليب للتغلب على هذه المعوقات، يساهم في مساعدة المسؤولين في الجامعات ومنظمات القطاع الخاص على وضع الحلول المناسبة للتغلب على هذه التحديات وتحقيق شراكة فعالة بينهما.

5- منهج البحث:

اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي النظري في دراسة الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي، وذلك من خلال دراسة وتحليل ما ورد في العديد من الدراسات والبحوث السابقة المتاحة ذات العلاقة بموضوع البحث بالإضافة إلى عرض بعض التجارب والنماذج العالمية والعربية الناجحة للعلاقات بين الجامعات والقطاع الخاص،

لاستخلاص نتائج وتوصيات تسهم في معالجة مشكلة هذه الدراسة والإجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهدافها.

اعتمدت الباحثة على الأسلوب المكتبي في جمع البيانات والمعلومات من مصادرها الثانوية المتمثلة في البحوث والدراسات والتقارير والكتب المنشورة بالإضافة إلى الاستعانة بشبكة الانترنت في الحصول على معلومات والاطلاع على نماذج وتجارب تتصل بموضوع البحث.

6- حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على إبراز طبيعة وأهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص وأشكالها المختلفة وما تحققه من فوائد لكلا الطرفين وخصوصاً ما يتعلق بدور هذه العلاقة في تحسين وتطوير جودة الأداء الأكاديمي في الجامعات، من خلال استعراض بعض التجارب الناجحة لهذه العلاقة وتحليل معوقات تنمية وتعزيز هذه الشراكة. ومن أجل ذلك تتحدد مواضع الدراسة وفقاً للآتي:-

١. توضيح طبيعة وأهمية وفوائد وأشكال الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ومعوقاتهما من واقع نتائج العديد من البحوث والدراسات السابقة ذات الصلة بهذا الجانب.
٢. عرض بعض التجارب الناجحة للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص والملامح المستقبلية لتنمية وتعزيز هذه الشراكة.
٣. وضع التوصيات المناسبة لتنمية وتعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية في ضوء نتائج البحث.

7- مصطلحات البحث:

• جودة التعليم العالي:

عرفها (أبو سنية 2001م) "التحسين المستمر لأداء جميع مدخلات التعليم وتطوير البرامج والخطط الدراسية بقصد تحقيق العدد الأكبر في الأهداف بأقل التكاليف وأقصر الأزمنة (أبو سنية، 2001، ص13).

عرفها (الحري، 1422هـ) "أسلوب إداري استراتيجي متكامل يقوم على مجموعة من المبادئ يؤدي تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي إلى خلق بيئة تنظيمية تحقق التميز، والجودة في خدماتها ومخرجاتها (الحري، 1422هـ، ص12).

وتعرفها الباحثة "أسلوب حديث مطور في عمل الإدارة التعليمية يرمي إلى توحيد جهود العاملين بهدف رفع مستوى جودة المنتج التعليمي في جميع الجوانب.

• شراكة الجامعات مع القطاع الخاص:

تعرفها (Avis Vidal et.al (2002 بأنها "التزام بين طرفين أو أكثر لاستثمار المصادر المتاحة لتحقيق هدف مشترك، والوصول إلى تبادل المنفعة".

وعرفها سالم بن محمد السالم (2009) على أنها تظافر جهود المؤسسات المعنية بالبحث العلمي على المستوى الوطني، بحيث تتفق.

وتعرفها الباحثة "أن الشراكة هو اتفاق بين طرفين أو أكثر على أساس وجود عقد مُبرم يوضح فيه ما لكل طرف من حقوق وما عليه من واجبات وأدوار لتحقيق هدف مشترك".
يتبين من التعريف أن مفهوم الشراكة مفهوم متطور، متعدد الأوجه، ذو أهمية متزايدة ومرتبطة بأبعاد عدة.

الدراسات السابقة:

- وأجر وولت (Walt 2002م) دراسة حول التعاون بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص. وتوصلت الدراسة إلى نتائج، أهمها: أن التعاون بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص لا يسير دائماً بصورة سلسة، كما أكدت على أن إحدى المتغيرات الملقنة للنظر في بيئة البحث خلال العشر سنوات الأخيرة كانت الميل إلى التوسع الواضح في الروابط بين القطاعين الخاص والعام وأصبح يطلق عليها الشراكة، وأكدت الدراسة على أن هناك عدداً من المؤسسات الأكاديمية في الولايات المتحدة الأمريكية طورت سياسات وإجراءات لتوجيه العاملين في تطوير العلاقات مع القطاع الخاص. كما طورت مؤسسات البحث في المملكة المتحدة صوراً للتعاون مع اتحاد الصناعات البريطانية وذلك بهدف الخروج بموجهات عانة لتحسين الممارسة في الصناعة وفي الجامعات إلى الشراكة من أجل البحث والابتكار لأن تلك الروابط والعلاقات مهمة جداً للتغيير التقني وسمة أساسية لمجتمع المعرفة، وأكدت الدراسة في نتائجها على أهمية الموجهات الأساسية للشراكة إذ أصبحت ملزمة في هذا العهد وخصوصاً إذا أرادت الجامعات أن تعي مسؤولياتها حول ضرورة الإدارة الذاتية والحرية الأكاديمية.
- وأجرى الشتوي (2005م) دراسة بعنوان "آليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص: دراسة استكشافية لآراء القيادات الأكاديمية بجامعة الملك خالد وقيادات القطاع الخاص بمنطقة عسير"، وهدفت الدراسة إلى تشخيص الأسباب التي أدت إلى ضعف الشراكة، ومعرفة سبل التطوير التي يجب أن تقوم بها الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص لتفعيل الشراكة بينهما. وتوصلت الدراسة إلى نتائج، أهمها: أن من أكثر الأسباب التي أدت إلى ضعف الشراكة ما بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص: الافتقار إلى تخطيط برامج المشاركة، وعدم وضوح الأهداف، وعدم وجود سياسة مكتوبة، والافتقار إلى وجود خطط فعلية تشخص برامج المشاركة، وعزوف بعض قطاعات العمل الخاص عن إسناد مهامها البحثية إلى مراكز البحث بالجامعات، وعدم وجود تشخيص دقيق لاحتياجات كل من الجامعة والقطاع الخاص، وعدم وجود قوانين تلزم القطاع الخاص بالشراكة وجودة المنتج، وغياب المعلومات عن الخدمات التي يمكن أن تقدمها الجامعة للقطاع الخاص والقطاع الخاص للجامعة. وأوصت الدراسة بوضع رؤية بعيدة المدى يشترك في وضعها مجموعة من الخبراء من الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص تركز على القضايا الملحة في
- هدفت دراسة القحطاني (2008) تقديم بعض آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص، من خلال إبراز مبررات التعاون المشترك، ورصد بعض التجارب العالمية في الشراكة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت

الدراسة إلى أهمية إعطاء أولوية من قبل الجامعات لتسويق برامجها البحثية وخدماتها الاستشارية، وكذلك وضع خطة مشتركة طويلة الأجل بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص لتشجيع البحوث التطبيقية، بالإضافة إلى تعزيز الوعي الاجتماعي تجاه البحوث العلمية والخدمات الاستشارية لدى مؤسسات القطاع الخاص.

- بينما هدفت دراسة "يونغ" (Young, 2010) الكشف عن العناصر الرئيسة الفعالة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في جامعة شرق ولاية تينيسي East Tennessee State University (ETSU) بالولايات المتحدة الأمريكية، من خلال دراسة الحالة للشراكة بين كليات المجتمع والقطاع الخاص، واستخدمت الدراسة المقابلة كأداة للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم العناصر لتفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص هي: مساهمة القادة في نجاح تطبيق مفهوم الشراكة بالجامعات، والعمل على جذبهم وتطويرهم والاحتفاظ بهم، بالإضافة إلى إنشاء الهياكل الداخلية وتعديل السياسات، وتحديد نقاط القوة الخاصة بالشراكة مع القطاع الخاص، وكذلك الاهتمام بمكافأة المبادرات للمساهمين في هذه الشراكة، وتأمين ما يلزم لاستمرار الشراكة من موارد وموظفين.

- أما دراسة الحريري (2010) ركزت على كشف طبيعة وأهمية العلاقة بين القطاع الخاص والجامعات الحكومية بالجمهورية اليمنية، مع كيفية تعزيز وتطوير هذه العلاقة لتسهم بشكل فعال في تحقيق جودة التعليم العالي، والاستفادة منها في تطوير الأداء الأكاديمي والبحث العلمي في الجامعات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي تؤكد حاجة الجامعات والقطاع الخاص لإقامة شراكة فعالة تسهم في تطوير أداء القطاع الخاص، وتعزيز القدرة التنافسية للجامعات وتحقيق الجودة المطلوبة في برامجها ومخرجاتها.

- هدفت دراسة "إدموندسون وآخرون" (Edmondson et. al., 2012) إلى دراسة التحدي المتمثل بسد الفجوة بين الجامعات والقطاع الصناعي؛ من خلال تسليط الضوء على بعض الدروس التي تساهم في تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص الصناعي. وتوصلت الدراسة إلى أهمية بناء الشراكات طويلة المدى؛ لبناء رأس المال البشري اللازم لإنجاح الشراكة بين الصناعة والجامعة، وكذلك منح الجامعات الاستقلالية؛ لتستطيع عمل شراكات أكثر مرونة، من خلال التوجه نحو الأبحاث الأكثر قرباً من احتياجات الشركات الصناعية، مع القدرة على تمكين الابتكار والإبداع.

- وفي دراسة خليل (2013م) بعنوان "تأسيس الشراكات بين الجامعات السودانية ومؤسسات المجتمع خاصة الشركات الخاصة"، وهدفت الدراسة إلى توضيح الدور الهام الذي تقوم به مراكز الابتكارات والأفكار البحثية المتميزة بالجامعات في تحويل الأفكار البحثية المتميزة إلى مشروعات ناجحة مما يمكن الجامعات من تطوير مدخلاتها التعليمية والحصول على مخرجات متطورة تتيح للجامعات تأسيس الشراكات الناجحة بينها وبين مؤسسات المجتمع خاصة الشركات الخاصة. تم تمكن الجامعات بالتالي من توفير التمويل اللازم لبرامجها العلمية والتدريبية والأكاديمية والبحثية. وتؤكد الدراسة ضمن سياقها أن

تحويل الأفكار البحثية المتميزة إلى مشروعات ناجحة يحقق عائداً مجزية للجامعات فيما تساهم هذه العائدات بدورها مساهمة كبيرة في النهوض باقتصاد البلاد.

— وأجرى درادكة ومعاينة (2014) دراسة هدفت إلى معرفة مستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك، وكذلك معرفة درجة اختلاف وجهات النظر باختلاف المتغيرات الآتية: (الجنس، والتخصص، والمسعى الوظيفي، والرتبة الأكاديمية، والخبرة). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة للدراسة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لمستوى الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص كان متوسطاً على جميع مجالات الشراكة، وأنه توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) عند جميع مجالات الدراسة تعزى لمتغيري الجنس والتخصص وذلك لصالح تقديرات الذكور، والكليات العلمية على التوالي، أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغيري المسعى الوظيفي، أو الرتبة الأكاديمية أو الخبرة، وإن أهم معوقات تطبيق الشراكة كانت قصور التنظيم التشريعي.

— وهدفت دراسة الشثري (2014) الكشف على مدى إسهام تطبيق نموذج (جامعة الشركات) لتفعيل الشراكة بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية، وكذلك معرفة متطلبات ومعوقات تطبيق هذه الشراكة. واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة أداة للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن تفعيل الشراكة يساهم في التواصل الحقيقي للجامعات مع التنمية والمجتمع، وكذلك يساعد على افتتاح برامج جديدة بالجامعات وفقاً لاحتياجات المؤسسات الإنتاجية، ومن أهم معوقات تطبيق الشراكة: أن بحوث أعضاء هيئة التدريس غالباً تميل إلى الجانب النظري أكثر من التنظيمي، بالإضافة على ضعف التواصل بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

— وفي مصر أيضاً هدفت دراسة محمود وعبد النبي ورشاد (2014) على رصد وتشخيص دواعي ومعوقات الشراكة بين الجامعات المصرية ومؤسسات العمل والإنتاج، ومقارنتها مع الشراكة في كلٍ من إنجلترا وماليزيا؛ للتوصل إلى تحديد متطلبات تفعيل الشراكة ووضع تصور مقترح لها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن. وتوصلت الدراسة إلى اقتراح ثلاثة مراحل لبناء وتفعيل الشراكة وهي: مرحلة وضع أسس وقواعد لتفعيل الشراكة، ثم مرحلة توثيق الروابط والاتصال بين الجامعة والقطاع الخاص، وأخيراً مرحلة تنفيذ الشراكة، ولكل مرحلة عدد من المتطلبات لتنفيذها.

— وهدفت دراسة عبد القادر (2015) الكشف عن العلاقة التعاونية بين مجتمع الأعمال السعودية والجامعات السعودية في إطار الشراكة الاستراتيجية ومجالاتها المقترحة بمنطقة تبوك في المملكة العربية السعودية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة للدراسة، وتوصلت إلى مجموعة من النتائج منها: التأكيد على أهمية الشراكة الاستراتيجية بين الجامعات ومجتمع الأعمال؛ بشرط أن يعي كل طرف احتياجات وتوقعات الطرف الآخر، بالإضافة إلى أن مجالات الشراكة والتعاون قد اتسمت بالمحدودية وضعف التنظيم؛ مما جعل

نتائجها محدودة الأثر.

- هدفت دراسة خاطر (2015) الكشف عن واقع الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بمصر، ومعرفة مجالات هذه الشراكة والأسس التي تستند عليها، وكذلك أهم معوقاتها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن تنفيذ الجامعة للشراكة يتحقق بدرجة ضعيفة للغاية، وأن من أهم معوقات الشراكة: ضعف ثقة القطاعات الإنتاجية في المستويات الفنية للطلبة أثناء الدراسة في الكليات المختلفة أو بعد تخرجهم، وكذلك نقص معرفة القطاعات الإنتاجية بالقدرات البحثية بمؤسسات التعليم العالي. وتوصلت الدراسة إلى أهمية التحول نحو نموذج (الجامعة المنتجة) ارتكازًا على التخطيط الاستراتيجي، وكذلك إعادة هيكلة المنظومة الجامعية لتكون موجهة نحو سوق العمل، بالإضافة إلى إنشاء الحاضنات الإبداعية.
- وهدفت دراسة مراد (2016) سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية، من خلال تحديد طبيعة وأهمية ومجالات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، والكشف عن أبرز معوقاتها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة إلى أن ضعف الاهتمام بالجانب التسويقي، والتوعية المجتمعية بأنشطة الجامعات ومخرجاتها، وكذلك مدى قدرتها على حل مشكلات القطاع الخاص، يعتبر من أبرز العقبات التي تقف حائلًا أمام تحقيق التعاون المأمول بين الجامعات والقطاع الخاص.
- تناولت دراسة الغامدي (2018) درجة أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030، من خلال التعرف على درجة أهمية هذه الشراكة، والكشف عن المعوقات التي تواجهها. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أهمية إيجاد آلية واضحة لنشر ثقافة الشراكة وزيادة الوعي بأهميتها ونتائجها الإيجابية، وكذلك وضع منظومة حوافز لجميع الأفراد المشاركين في إتمام عقود الشراكة، بالإضافة إلى زيادة العلاقات والزيارات المتبادلة بين قيادات جامعة جدة والمسؤولية في القطاع الخاص.

المبحث الأول:

طبيعة وأهمية الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص:

تقوم العلاقة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص على أساس التعاون والشراكة بين الطرفين في عدة مجالات لتحقيق منافع (فوائد متعددة) لكلا الطرفين، فالجامعات تسعى من خلال تعاونها مع منظمات القطاع الخاص إلى الحصول على دعم مالي ومادي من هذه المنظمات يساعد الجامعات في تطوير أداؤها وضمان جودة مخرجاتها من برامج وبحوث ودراسات وكوادر بشرية متخصصة في مختلف المجالات، والتي تعتبر بدورها جزء أساس من مدخلات منظمات الأعمال تساعد في تطوير وتحسين مستوى أداؤها وجودة منتجاتها وخدماتها وتعزز من مركزها التنافسي في السوق.

وقد زاد من أهمية تعزيز وتفعيل هذه الشراكة في العصر الحديث تنامي الدور الذي يمكن أن تقوم به منظمات القطاع الخاص في تحقيق التقدم والنهوض بالمجتمع في إطار مسؤولياتها

الاجتماعية، وتزايد أعداد هذه المنظمات وتنوعها وما تشهده هذه المنظمات من تطور وما تواجهه من تحديات نتيجة العديد من التغيرات والتطورات في البيئة الاقتصادية والتكنولوجية والتنافسية المحلية والعالمية وزيادة حاجة هذه المنظمات إلى أساليب وطرق عمل حديثة ومبتكرة وكوادر بشرية مؤهلة تمتلك مهارات ومعارف وقدرات متنوعة تمكنها من تحقيق أهدافها وتعزيز مركزها التنافسي في السوق وهو ما دفع العديد من منظمات الأعمال إلى الدخول والاستثمار في قطاع التعليم العالي أو فتح مراكز ومعاهد خاصة تابعة لها للتأهيل والتدريب والحصول على ما يلزم احتياجاتها ومتطلباتها من الكوادر البشرية المتخصصة بعد أن وجدت هذه المؤسسات أن مخرجات العديد من مؤسسات التعليم العالي لا ترقى إلى مستوى تطلعاتها ومتطلباتها الحالية والمستقبلية من البحوث والاستشارات والكوادر البشرية . Hughes, (2006)

من جانب آخر تبرز أهمية هذه الشراكة من كون الجامعات في العصر الحديث أصبحت أكثر احتياجاً لتنمية مواردها وزيادة التمويل لمشاريعها وأبحاثها في ظل تراجع أو عدم كفاية التمويل الحكومي لهذه الجامعات في العصر الحديث نتيجة حركة التوسع الكبير في التعليم العالي وحدوث بعض الأزمات الاقتصادية وتغير الأولويات الاجتماعية بين قطاعات المجتمع وداخل قطاع التعليم ذاته في العديد من الدول ومنها المملكة العربية السعودية.

فالشراكة مع القطاع الخاص تساهم في الحصول على التمويل وزيادة المعرفة ونقل التكنولوجيا وتحقيق الابتكار والتطوير للتعليم العالي.

ولا شك أن هناك نوع من الاختلاف بين أهداف وتوجهات كلاً من الجامعات والقطاع الخاص كما يرى (Fission, 1991) فأهداف الجامعات من وجهة نظره تتركز في العمل على تحقيق اكتشافات ومعرفة جديدة وتنمية طرق مالية لتمويل البحوث العلمية في الأجل الطويل ونشر هذه الأبحاث والاستفادة من نتائجها في المجتمع بينما تتركز أهداف القطاع الخاص في القيام بتطبيقات جديدة لخلق قيمة مضافة لمنتجاته وخدماته المقدمة للعملاء، ويركز هذا القطاع على الأبحاث التطبيقية في الأجل القصير.

ويقدم (Shenhar,1993) تحليلاً مماثلاً يعطى نوعاً من الاختلاف في التوجه أو الميول بين الجامعات والقطاع الخاص في عدة مجالات تشمل:

- الاتجاهات والقيم الأساسية لكل من الجامعات والقطاع الخاص.
- أهداف الجامعات والقطاع الخاص.
- مخرجات كل من الجامعات والقطاع الخاص للمجتمع.
- المعايير والقواعد التي تحكم وتنظم سير الأداء في كل من الجامعات والقطاع الخاص.
- طرق ووسائل التحفيز والمكافآت الممنوحة للعاملين في كلا القطاعين.
- وأخير دور الجامعة والقطاع الخاص في مجالي التعلم والمعرفة.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (1) الاختلاف في الميول بين الشركات الخاصة والجامعات

الشركات الخاصة	الجامعات	أوجه الاختلاف
<ul style="list-style-type: none"> ☒ اتجاهات أعمال ☒ اعتبارات اقتصادية ☒ رضاء العملاء 	<ul style="list-style-type: none"> • اتجاهات علمية • اعتبارات فنية خاصة • عمل أبحاث جيدة 	الاتجاهات والقيم
<ul style="list-style-type: none"> - الفاعلية التنظيمية - نتائج قصير الأجل 	<ul style="list-style-type: none"> • إجراء أبحاث • التدريس 	الأهداف
منتجات وخدمات	<ul style="list-style-type: none"> • نتائج الأبحاث • نظريات • درجات أكاديمية 	المخرجات
<ul style="list-style-type: none"> ☒ العقلية التنظيمية ☒ القواعد التنظيمية 	<ul style="list-style-type: none"> • الأخلاقيات المهنية • معايير علمية 	المعايير والقواعد
للمساهمة في إنجاز أهداف الشركة	<ul style="list-style-type: none"> • للإنجازات العلمية 	منح التقدير والمكافآت
<ul style="list-style-type: none"> - تطبيق المعرفة - التعليم عند الحاجة فقط 	<ul style="list-style-type: none"> • المساهمة في المعرفة • التعليم المستمر 	المعرفة والتعلم

ونظرا لاختلاف الأهداف والتوجهات بين الجامعات والقطاع الخاص فإنه لا بد من تحقيق تعاون فعال بينهما يستهدف في المقام الأول العمل على تحقيق التقارب في الأهداف والتوجهات بين الجامعات والقطاع الخاص لخدمة المجتمع والتنمية الاقتصادية فيه. وإيجاد آلية مناسبة لتحقيق درجة عالية من التفاعل، من أجل تعاون أوسع وأوثق بينهما، فالتعليم العالي يصنع المعرفة، والمعرفة تعني التفكير (الاستكشاف، التخطيط، والتصميم) وتطوير المفاهيم الأساسية للتفكير إلى ما بعد الوضع الحالي، بينما تعني منظمات الأعمال بالتطبيق التجاري والصناعي للمعرفة والرغبة في تحقيق الربح، ويتطلب ذلك استثمارات معقولة في البحوث التطبيقية وتطويرها، لتقوية الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص.

والجامعة في وقتنا الحاضر أصبحت مطالبة بمواجهة عدد كبير من المتطلبات والمتغيرات أهمها (كسناوي ، 2001):

- الحاجة إلى أعداد كبيرة من المتخصصين في مختلف أنواع التقنية المتقدمة في الصناعة والزراعة والتجارة، حيث إن التقدم التقني الهائل الذي تشهده المجتمعات المتقدمة يحتم علينا أن نساير ونواكب هذا التقدم حتى لا نتخلف عن الركب العالمي
- الحاجة إلى توجيه النشاط البحثي والعلمي نحو المجالات التطبيقية، وذلك من منطلق أن التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي يعتمدان على نتائج تلك البحوث العلمية.
- الحاجة إلى مساهمة الجامعات بصورة أكثر فعالية في تلبية متطلبات التنمية الخاصة.

ومما لاشك فيه أن تنمية الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص سوف يؤدي إلى توفير المناخ الصعي للتطور الاقتصادي والتقني، حيث أن غياب هذه الشراكة قد يؤدي إلى جعل الجامعات معزولة عن متطلبات المجتمع وغير محققة لدورها الفعال في نمو المجتمع بالإضافة إلى استمرار توجه القطاعات الإنتاجية للاعتماد على التقنية الأجنبية وما يترتب على ذلك من غياب الانسجام بينها وبين الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

من شروط تحقيق الشراكة بين التعليم الجامعي والقطاع الخاص:

1. وجود أهداف مشتركة يسعى كل من الجامعة والقطاع الخاص لتحقيقها.
2. ارتباط رسالة الجامعة ورؤيتها وخططها الاستراتيجية بالقضايا المتعلقة بالشراكة مع القطاع الخاص.
3. دراسة كل طرف للأخر: لتحديد أوجه الاختلاف تقيماً لإمكانات المتعلقة بكل طرف.
4. استعداد الطرفين لتبادل المعارف والخبرات والإمكانات المتنوعة مثل: نقل التكنولوجيا، والمشاركة في الإدارة.. إلخ.
5. إعادة النظر في التركيب الوظيفي القائم في الطرفين في ضوء تغيير الأدوار المترتب عن قيام علاقة الشراكة.
6. كتابة عقد بين الطرفين يتناول الأهداف وسبل تحقيقها، والواجبات والحقوق الملقاة على عاتق كل طرف، مع تحديد سبل الشراكة.
7. وضع إطار تشريعي مُلزم للطرفين يُنظم الشراكة بينهما وأوجه التبادل.
8. وضع خطة إستراتيجية لتنفيذ ما نص عليه العقد، مع توضيح المسؤوليات، وزمن التنفيذ، وسبل الرقابة، والتقييم.
9. تكوين جهاز إداري يتضمن أعضاء ممثلين من الطرفين، تكون مهمته الأساسية مراقبة تنفيذ الخطة، وتقييم مراحلها، وإعطاء التغذية الراجعة في الوقت المناسب.

ثانياً: جوانب الاستفادة من تنمية وتعزيز العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص:-

يمكن بلورة الأهمية المستخلصة من تعزيز التعاون والشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من خلال مجموعة من المنافع أو الفوائد التي تحقق للطرفين والمجتمع وذلك على النحو التالي: (Hughes, 2006)، (الريس، 2006)، (التركي وابوالعلاء، 2007)

➤ جوانب الاستفادة للجامعات:

هناك العديد من المزايا والمكتسبات التي تعود على الجامعات من جراء شراكها مع القطاع الخاص أبرزها:

- تنمية مصادر تمويل جديد للجامعات تمكّنها من تفعيل أدائها الأكاديمي من خلال مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي والتجهيزات والإنشاءات بالجامعات حيث ان عملية البحث العلمي تتطلب أموالاً باهظة لشراء التجهيزات والمواد اللازمة، ولتطوير الإمكانيات الفنية والمخبرية والبشرية، ولتوظيف الباحثين الضروريين. وتعجز الجامعة في كثير من الأحيان عن تحقيق ذلك إضافة لوظيفتها العلمية. لذلك تعد عملية التمويل للبحوث العلمية من منظمات الأعمال المصدر الأساسي لاستمرار عملية البحث العلمي وتطوره. كما هو الحال في جميع جامعات الدول المتقدمة، وإن هذه الأموال التي تقدم للبحث العلمي ليست بأموال مهدورة كما يعتقد كثيرون في الدول النامية، بل هي رأس مال رابح أرباحه المباشرة كبيرة وأرباحه غير المباشرة أكبر بكثير.
- إجراء البحوث التطبيقية والتدريب العلمي لطلاب الجامعات في منظمات الأعمال لتزويد الطلاب بمزيد من الخبرات العملية مما ينمي مهاراتهم التطبيقية وبالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم.
- تعزيز المركز التنافسي للجامعات ومواكبتها للتطورات الحديثة في مختلف المجالات، في ظل ازدهار سوق التعليم العالي بالعديد من الجامعات، والكليات المحلية، والعربية والدولية.
- رفد البحث العلمي بموضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم؛ إذ لا يمكن لبحث علمي متطور أن يبحث في مشكلات بعيدة عن واقعه، كأن يبحث مثلاً في مواضيع مأخوذة من مشكلات تعاني منها دول أو صناعات أخرى، ولا تمت إلى احتياجات وطنه بصله. ففي هذا تمييز في العلم وتوجه خاطئ. والبحث العلمي الأصيل هو الذي يبحث في مواضيع نابعة من صميم الواقع مهما بلغت هذه المشكلات -في نظر البعض- من البساطة.
- تطوير الخطط التعليمية والتأهيلية والدراسات العليا في الجامعات: حيث إن توظيف البحث الجامعي لخدمة منظمات القطاع الخاص في مراحل التنمية كافة، يساعد على تطوير الخطط التعليمية والمناهج وفق الاحتياجات العملية والعلمية القائمة والواقع الخاص السائد في المجتمع، إن كان من حيث النوعية أو التخصص أو العدد المطلوب. كما يعمل على تأهيل جيل من الخريجين على إطلاع بواقع العمل المستقبلي ومشكلاته.
- توظيف الإمكانيات العلمية البشرية والمخبرية التوظيف الصحيح الذي يساهم في حل المشاكل وتحسين الأدوار.

- تنمية الخبرات الفنية الوطنية في الجامعة ومنظمات القطاع الخاص: حيث إن التعاون بين الجامعات والمنظمات الخاصة، وتطوير البحث العلمي الجامعي لحل المشكلات القائمة لدى تلك المنظمات، يجعل الخبرات الفنية (الأكاديمية) الجامعية، على احتكاك بالخبرات العملية في هذه المنظمات. كما يحقق للمهندس العامل في الصناعة، الذي انغمس في واقع الاستثمار العملي وسيلة للاتصال بالواقع الأكاديمي، والتطور العلمي، واكتساب أحدث المعلومات. فتنكامل هذه الخبرات لتعطي النتائج المثلى، وتنعكس الفائدة مزدوجة على الطرفين لتنمية الخبرة الوطنية في الجامعة وفي الصناعة على أسس سليمة وصحيحة.
- توظيف أعضاء هيئة التدريس كخبراء ومستشارين في منظمات القطاع الخاص.

➤ جوانب الاستفادة للقطاع الخاص:

- الحصول على احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة من مخرجات الجامعة.
 - الاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات والمتعلقة بالمجالات الإنتاجية والتطبيقية لمنظمات القطاع الخاص.
 - نقل المعرفة الحديثة في الجامعات إلى الواقع التطبيقي والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة أو تطوير منتجات قائمة وأساليب عمل قائمة.
 - يؤدي التعاون على المدى البعيد إلى التقليل من الاعتماد على التقنية الأجنبية المستوردة وتقليل النفقات وزيادة المردود الاقتصادي للقطاع الخاص.
 - التعرف على اتجاهات الأبحاث ونتائجها.
 - إمكانية استخدام وتشغيل المعامل التجريبية التي تتوفر بالجامعات، بالإضافة إلى الخدمات والتسهيلات العلمية الأخرى.
- ويعتبر مجال البحوث التطبيقية ذات الصبغة التقنية من أهم أوجه التعاون بين الجامعات ومنظمات الأعمال، إضافة إلى الأبحاث الخاصة بسلوك العاملين أو المشكلات الإدارية أو التمويلية أو التسويقية.

المبحث الثاني

أشكال الشراكات بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص

تتنوع وسائل أو أشكال العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ومن أهم هذه الوسائل ما يلي: (Hughes, 2006) (مركز الدراسات والبحوث، الغرفة التجارية والصناعية، الرياض، 2007،

1- الاستشارات:

تعتمد الشراكة على وجود اتفاق بين أطراف الشراكة تحدد فيه الأدوار والمسؤوليات، وكذلك الأهداف التي تسعى الشراكة إلى تحقيقها، كما يتقاسم الشركاء الفوائد ويتحملون مخاطر العمل، ويتم ذلك من خلال تعاون فعال بين أطراف الشراكة، والحوار، وتبادل الآراء والأفكار. (الأحمد، ص442-443)

تعد الاستشارات من أكثر أشكال الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص وتأخذ هذه العلاقة طابعين هما الطابع الرسمي مثل قيام الشركات الصناعية بعمل عقود استشارات مع الجامعات في مجالات بحثية محددة مقابل أجور متفق عليها بين مراكز الاستشارات في الجامعات والشركات الصناعية، والطابع غير الرسمي للاستشارات يتم بصورة فردية بين الباحثين في الجامعات والشركات الصناعية.

2- التدريب العملي وتطوير البرامج والمقررات الدراسية:

ويشمل هذا الشكل من العلاقات عدة جوانب منها: (مشاركة منظمات القطاع الخاص في ورش عمل او مؤتمرات لتطوير البرامج والمقررات الدراسية في الجامعات، السماح لطلاب الجامعات بالتطبيق العملي في الشركات الزيارات العلمية للشركات، اقامة الدورات المشتركة، التعليم المستمر، دورات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، تبادل الخبراء والموظفين، الخ....).

3- الشراكة البحثية ومراكز الأبحاث:

ويتم من خلال هذا الشكل من الشراكة إجراء عقود شراكة في مشاريع وأبحاث تطبيقية مشتركة بين الجامعة ومنظمات الأعمال بهدف نقل المعرفة من أقسام ومعامل ومختبرات الجامعات إلى التطبيق العملي في قطاع الأعمال.

أيضاً من خلال العون الذي يقدمه القطاع الخاص لطلاب الدكتوراه لاستكمال وإنجاز أبحاثهم بدعم وإعانة منهم.

ويعد مجال البحوث التطبيقية من أهم مجالات الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص لما يعود بالفائدة العظيمة على كلا الطرفين، حيث تستفيد الجامعة بزيادة مواردها المالية، كما يستفيد القطاع الخاص في تحسين مستوى عاملها وزيادة في الإنتاج، وحل مشكلاتها وتطوير منتجاتها.

4- منح التراخيص باستغلال حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع:

حيث تمنح الجامعات تراخيص للشركات الصناعية بحق استغلال براءات الاختراع والملكية الفكرية المتولدة في الجامعات بما يحقق الإبداع وإنتاج منتجات جديدة.

5- الحاضنات التكنولوجية: Technology Incubator

وهي المكان الذي يقوم بتقديم خدمات وخبرات وتجهيزات وتسهيلات للراغبين بتأسيس منشآت صغيرة تحت إشراف فني وإداري من قبل أصحاب خبرة واختصاص. ويستفيد من هذه الحاضنات: حاملو أفكار مشاريع تقنية المعلومات والاتصالات (ICT). وخريجو الجامعات ذات الاختصاصات المناسبة. أصحاب المشاريع والأفكار التي تصب في هذا المجال. ومن هنا كان تعبير الحاضنة، وتهدف الحاضنة إلى "تبني" المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مخبري إلى الإنتاج والاستثمار، من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العملية للمبتكرين في سبيل الحصول على المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في اقتصاد السوق. (تركمانى، 2006)

6- أشكال أخرى للعلاقات بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص منها:

- الزيارات المتبادلة العادية.
- الاشتراك في رعاية وتنظيم الاجتماعات والمؤتمرات والندوات وورش العمل.
- المنشورات والمطبوعات المشتركة.
- الاشتراك في المعارض والأسواق التجارية والصناعية.
- دعم الطلاب والباحثين فرادى أو اتحادات.
- تمثيل منظمات الأعمال في مجالس إدارة مؤسسات التعليم العالي.
- تمويل منظمات الأعمال لبعض الأنشطة والفعاليات العلمية والطلابية في الجامعات.

➤ عناصر الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص:

• هناك خمسة عناصر أساسية للشراكة هي:

- الهدف: أي غرض الشراكة التي تسعى لفعله، حيث يعتبر غرض الشراكة هو البعد الرئيس، والذي يمكن بواسطته تصنيف نوع الشراكات، فربما يكون الغرض من الدخول في شراكة هو كسب موارد إضافية لمجال معين، أو إدخال طرق جديدة لعمل الأشياء، أو ربما تكون لتحسين الفعالية والكفاءة لطرفي الشراكة.
- الهيكل: وينقسم هذا البعد إلى قسمين، هما:
 - 1- العاملون الأساسيون: وهم أطراف الشراكة وتختلف باختلاف نوع الشراكة.
 - 2- هيكل الشراكة: وهو الهيكل الرسمي للشراكة والذي يتراوح من العقود الرسمية إلى الاتفاقيات العامة أو اتفاقيات تعاون.

- المكان: حيث يتم تحديد المكان الذي تنفذ في الشراكة.
- الزمان: ويقصد بذلك متى تبدأ عملية الشراكة وتنمو.
- المراحل: التي تتم الشراكة من خلالها.

➤ خطوات الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص:

رغم أن من المهام الأساسية للجامعات هي التعليم والبحث العلمي، والقطاع الخاص معني بتحقيق الأرباح، ولكن هذا ما يمنع الجلوس مع القطاع الخاص وأخذ المبادرة في التفكير بنوع من الشراكة يضمن قيام القطاع الخاص بالتمويل، والبناء، والتجديد، الإدارة، والصيانة، للبنى التحتية الرئيسية. وعلى وزارة التعليم أن تشكل لجنة من الخبراء لتقييم فرص الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص وهناك ثلاث خطوات تتم الشراكة من خلالها:

- الخطوة الأولى: يتم فيها دراسة طبيعة المشكلة وتحديد الحاجة إلى بناء شراكة. وأثناء هذه الخطوة يتم خلق الثقة بين الشركاء.
- الخطوة الثانية: يتم فيها تطوير الاستراتيجية وتكوين شكل اتفاقية الشراكة.
- الخطوة الثالثة: يتم فيها اختيار الاتفاقية المناسبة على أساس المشروعات الرئيسية وآليات الشراكة.
- الخطوة الرابعة: يتم فيها تنفيذ الشراكة.
- الخطوة الخامسة: يتم فيها تقويم عملية الشراكة، وهذه العملية تعطي تغذية راجعة لتحسين الاستراتيجية.

وخلال هذه الخطوات يتم إعلان الأهداف لمجموعة التشارك، وتحديد قيمة ودور كل شريك، وتحديد المشكلات المحتملة حدوثها، وتحديد وسائل قياس الشراكة.

- آليات الشراكة: أي كيفية تنفيذ الشراكة، وهي تختلف باختلاف نوع الشراكة وأطرافها. (McQuaid، 2000م، ص 12-18)

وتعتبر هذه العناصر من المكونات الأساسية لنجاح عملية الشراكة بين المؤسسات، حيث إن التحديد الواضح لأهداف الشراكة يسهم في قيام الشراكة ونجاحها، بالإضافة إلى تحديد هيكل الشراكة من حيث الهيكل الإداري والهيكل القانوني للشراكة، كما أن تحديد مكان وزمان الشراكة منا لعناصر الهامة للشراكة الناجحة، وتحديد الآلية المناسبة لقيام الشراكة والتي تختلف باختلاف طبيعة المؤسسات المشاركة، وبالتالي فإن هذه العناصر يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند إقامة شراكة حقيقية بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

➤ معوقات تعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص:

تشير جميع والوقائع والتوقعات المعاصرة إلى أن التحديات التي تواجه قطاع التعليم العالي كثيرة ومتنوعة وقد ازدادت بشكل مضطرد في الفترة المعاصرة نتيجة زيادة الطلب على التعليم العالي وارتفاع معدلات التكلفة. ولعل السبب يعزى وبشكل معلوم إلى محدودية التمويل الرسمي للجامعات الرسمية، وأصبح التعليم العالي يتجه سياسياً نحو الخصخصة وهناك

بعض العقبات التي تقف حائلاً أمام تحقيق الشراكة المأمولة بين الجامعات والقطاع الخاص من وجهة نظر التعليم العالي والقطاع الخاص.

➤ معوقات الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص:

أكدت دراسة عبد القادر (2014) أن نحو (81%) من مجتمع الأعمال بتبوك يخطط مستقبلاً للشراكة مع جامعة تبوك، وأن أهم المشكلات التي تواجههم لتحقيق ذلك ما يلي:

- المشكلات التسويقية: كدراسة السوق وإعداد دراسات الجدوى، والمشكلات المتعلقة بالتعرف على الفرص الوظيفية والمرتبطة بالإعلان والترويج.
- المشكلات التمويلية: كمشكلة الحصول على القروض، وتحديد الاحتياجات التمويلية.
- المشكلات الإنتاجية: كالمشكلات اللوجستية المتعلقة بتوفير العمالة الماهرة المدربة، والحصول على المواد الخام، بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بتطوير المنتجات.
- المشكلات الإدارية: كالروتين الحكومي وطول فترة وإجراءات الحصول على الموافقات والتراخيص.

أما شعبان (2012) والعشماوي (2011) فصنفا معوقات الشراكة في التعليم إلى:

- التنظيم التشريعي: كالاقتدار إلى وجود أحكام خاصة باختيار المستثمر، وضعف التقييم المالي والفني والتشغيلي.
- ضعف الوعي العام: كالاعتقاد بان التعليم مسؤولية الدولة فقط، وضعف الوعي بأهمية ومزايا الشراكة وأثارها الإيجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الإطار المؤسسي: كضعف الرؤية المحددة للشراكة، والافتقار إلى خبرة إدارة الشراكة، ومركزية اتخاذ القرارات الحكومية، إضافة إلى كثرة الإجراءات الروتينية التي تعوق عملية الشراكة.
- أداء القطاع الخاص: كتركيز القطاع الخاص على المجالات ذات المردود المالي السريع.

بينما المزين وصبيح (2015) فصنفا معوقات تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص إلى ثلاث أقسام وهي: معوقات إدارية وأهمها ضعف الحوافز والمكافآت المادية، وضعف المعارض التسويقية للمنتجات والمخترعات العلمية الجامعية، وأيضاً معوقات بشرية أهمها انشغال أعضاء هيئة التدريس بمهام التدريس للطلاب، وأخيراً معوقات ثقافية أهمها الفجوة المعلوماتية بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص.

➤ أهم المعوقات أو التحديات من وجهة نظر التعليم العالي أو الجامعات:

- عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي والتوعية المجتمعية Public Awareness بأنشطة ومخرجات الجامعات وبرامجها وخدماتها وتخصصاتها ومدى قدرتها على حل مشكلات المجتمع ومنظمات الأعمال عن طريق البحث والتطوير.

- ضعف رغبة المؤسسات الخاصة في المشاركة في تكاليف المشروعات البحثية.
 - ضعف ثقة منظمات القطاع الخاص بمخرجات الجامعات من المهارات البشرية والبرامج والأبحاث والدراسات العلمية، وعدم اقتناعها بفائدتها لمنظمتهم.
 - ضعف الثقة في الإمكانيات والخبرات الوطنية، حيث تلجأ بعض المنظمات الخاصة إلى التعاقد مع مؤسسات بحثية أجنبية، للحصول على الاستشارات وإجراء البحوث.
 - اكتفاء بعض المؤسسات الإنتاجية بما لديها من خبراء وفنيين لحل مشكلاتها.
 - وجود انطباعات سلبية لدى العديد من منشآت القطاع الخاص بأن الجامعات بعيدة نسبياً عن الاهتمام بالبحث العلمي الذي تتطلبه.
 - اهتمام قطاع الأعمال بالدراسات والبحوث قصيرة المدى التي تنجز إما حلاً آنياً لمشاكل تقنية تعانيها مؤسساته، أو تعديلاً بسيطاً للتقنية المستخدمة، ولا يهتم بإجراء البحوث طويلة المدى التي ينتج عنها براءات اختراع، أو إبداعات وابتكارات علمية جديدة يمكن استغلالها في المجالات الإنتاجية.
 - صعوبة الحصول على المعلومات المطلوبة لأغراض البحث من الكثير من المنشآت الخاصة؛ حيث تعتبرها من الأسرار الخاصة بأوضاع المنشأة.
 - الاعتماد على المعرفة والتقنيات الخارجية؛ مما أضعف الحافز على الإمكانيات البحثية المحلية.
 - ضعف الاهتمام من قبل المنشآت الخاصة بوضع خطط وبرامج للبحث والتطوير، وممارسة هذا النشاط بطريقة عشوائية.
- في حين أن هناك وجهة نظر أخرى لرجال الأعمال في منظمات الأعمال حول أبرز المعوقات والصعوبات التي تواجه التعاون بينهم وبين الجامعات، تتمثل في:
- انشغال الجامعات بالتدريس والجانب الأكاديمي على حساب الجانب التطبيقي.
 - عدم اهتمام الخطط الإستراتيجية للجامعات (إن وجدت) بربط البرامج والتخصصات في الجامعات باحتياجات منظمات الأعمال من المهارات والمعارف والقدرات.
 - ارتباط تنفيذ البحث العلمي بالجامعات ببرامج غير مخططة، وتهدف بالأساس إلى مساعدة الباحثين في الترقى بالدرجات الأكاديمية، ولا يعكس تصميم الأبحاث الجارية احتياجات المجتمع، وحل مشاكله.
 - عدم الاهتمام بإجراء بحوث تطبيقية تعالج مشكلات منظمات الأعمال.
 - انتظار الجامعات لمبادرات القطاع الخاص بطلب الشراكة وليس العكس.
 - وجود تطور سريع في بعض القطاعات الإنتاجية، والمشكلات الناجمة تفوق مستوى المساهمة التي يمكن أن تقدمها الجامعات

- عدم ارتباط المناهج التعليمية والتدريبية بالواقع الحالي للقطاعات الإنتاجية وما تواجهه من مشكلات ومعوقات، والاكتفاء بالجانب النظري دون التطبيقي في المنهج التعليمي
 - افتقار الجامعات إلى وجود مراكز التحويل Centers of Transfer، وهي معامل متخصصة لتحويل نتائج الأبحاث العلمية إلى منتج أولي Prototype قابل للتسويق قبل مرحلة الإنتاج التجاري.
 - مبالغة بعض باحثي الجامعات في تقدير تكلفة برامج الشراكة، وعدم مخاطرة المؤسسات الاقتصادية بتمويل برامج بحث وتطوير غير سريعة العائد وغير مضمونة النتائج.
 - اتجاه المؤسسات الخاصة والخدمية إلى استيراد التكنولوجيا الجاهزة من الخارج؛ حيث إنها سريعة العائد مضمونة النتائج، مع عدم اهتمام المؤسسات الاقتصادية بالابتكار وتطوير وتوطين التكنولوجيا بالوطن.
 - عدم المعرفة المسبقة بإمكانيات الجامعات وعناصر تميزها ومدى قدرتها على تطوير مخرجات القطاع الخاص وحل مشكلاته.
 - عدم وجود برامج وخطط محددة ومنتظمة بمراكز البحوث بالجامعات، تقوم على أسس علمية للبحث والتطوير في ضوء الاحتياجات الفعلية لمنشآت القطاع الخاص.
- ومن بين الآليات الشائكة في علاقة الجامعات بمنظمات القطاع الخاص عدم الاتفاق على العوائد الآلية العاجلة والمستقبلية الآجلة للبحث العلمي، ومدى التمايز والمفاضلة بين كل من العائد الاقتصادي والعائد الاجتماعي لهذه البحوث.

➤ متطلبات نجاح الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص:

تعتبر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص من إحدى الأبعاد الرئيسة للشراكة المجتمعية، ولنجاحها لا بد من بناء هذه الشراكة على مبدأ اقتصادي، يؤطر لمبدأ المصالح المشتركة لجميع أطراف الشراكة (صانع، 2015). ويوضح "دوتبروش" (Dotterweich, 2006) أربعة محاور لبناء شراكة فعالة وهي: تحديد واضح للرؤية والأهداف المشتركة بين أطراف الشراكة، وإنشاء هيكل تنظيمي للشراكة، وتطوير إجراءات العمل التعاونية مع الالتزام بالدور المحدد لكل شريك وفق ما تم الاتفاق عليه، بالإضافة إلى الاستمرارية في تنفيذ مشروعات الشراكة في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية.

يضاف إلى ذلك الانفتاح على الأفكار الجديدة؛ لتشجيع الشركاء على المخاطرة وخلق بيئة تعليمية جيدة (Gibson&Davies, 2008)، والاهتمام بمكافأة المبادرات للمساهمين في الشراكة، وتأمين جميع ما يلزم من موارد وموظفين لاستمرار الشراكة، مع أهمية وضع نظام لحقوق الملكية الفكرية (Young, 2010). ويوضح الهادي (2011) أهم الخطوات اللازمة لتكوين علاقات متبادلة بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج؛ للنهوض بالجامعات نحو الإنتاج على النحو الآتي:

- مواجهة التحديات والأزمات التي تواجه الجامعات: كتوفير تكافؤ الفرص في الالتحاق بالجامعات، بالإضافة لفتح المجال للالتحاق بالدراسات العليا وخاصة في المجالات التي يطلبها سوق العمل، وكذلك رفع مستوى أداء البحث العلمي وتوفير كافة الإمكانيات المطلوبة له.
- الاستفادة من تجارب الجامعات الناجحة وخاصة من الدول المتقدمة من خلال تعيين لجان خاصة لمتابعتها، وإقامة ورش عمل وبرامج تدريبية باستضافة عدد من الخبراء والباحثين والمبتكرين الدوليين للتعاون العلمي والتقني وعكس تجاربهم على الجامعات المحلية وفق الإمكانيات المتاحة.
- تبني الإستراتيجيات اللازمة للوصول إلى جامعات منتجة من خلال الاهتمام بالتطوير المستمر للتشريعات والقوانين اللازمة للوصول إلى جامعات منتجة من خلال الاهتمام بالتطوير المستمر للتشريعات والقوانين اللازمة لذلك، مع اعتماد ثقافة التميز والتعلم المنظم في الجامعات بالإضافة على وضع الخطط والتنبؤات المستقبلية وفق آليات التخطيط الاستراتيجي المعتمدة.

➤ الأفاق المستقبلية للشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص :

تلعب الشراكات بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص دوراً كبيراً في دعم وتعزيز نظم الإبداع والابتكار في الجامعات، من خلال العمل على ترجمة الأفكار والتقنيات الجديدة المبتكرة في الجامعات إلى منتجات جديدة وتطبيقات حديثة تمكن منظمات الأعمال من التقدم ومواكبة أحدث التطورات التكنولوجية وتعزيز مقدرتها التنافسية في ظل الاقتصاد الرقمي.

ووفقاً لذلك يرى (Dasher , 2003) ان علاقة الجامعات بمنظمات الأعمال او القطاع الخاص والمجتمع بشكل عام لابد ان تنتقل من مرحلة التعاون والتنسيق الي مرحلة الشراكة.

➤ العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص: من التعاون إلى الشراكة:

العلاقة القديمة بين الجامعة بالمجتمع والقطاع الخاص كان يقوم على مجرد قيام الجامعة بتزويد المجتمع ومنظمات القطاع الخاص بالأفراد الخريجين في مختلف التخصصات فيما تستفيد بعض مؤسسات القطاع الخاص من نتائج بعض البحوث التطبيقية المنشورة في الجامعات دون وجود أي قنوات أو تواصل فعال بينهما.

فكلاهما يفيد المجتمع بطريقته: فالجامعات ترفد المجتمع بمزيد من الخريجين كل عام بغض النظر عن احتياجات ومتطلبات التنمية والقطاع الخاص من التخصصات النوعية والحديثة، والقطاع الخاص بدوره يستفيد بطريقته من البحوث المنشورة في الجامعات ويأخذ من خريجي الجامعات وفق احتياجاته لتزويد المجتمع بسلع وخدمات تلبى متطلباته. ولا شك إن هذا الوضع في الشراكات بين الجامعات والقطاع الخاص لا يؤدي إلى تشجيع وتنمية الإبداع والابتكار ومواكبة التطور التكنولوجي في العالم، كما أن الجامعات لا تستطيع إنتاج أبحاث متقدمة واقتناء تكنولوجيا عالية بسبب ضعف علاقتها بالقطاع الخاص وانخفاض مواردها المالية اللازمة لتمويل نفقات البحث العلمي. وللأسف الشديد فإن هذا النموذج في علاقات الجامعات بالقطاع الخاص لا يزال هو السائد في معظم الجامعات العربية حتى الآن.

أما الوضع الجديد في شراكة الجامعات بالقطاع الخاص والمجتمع المحيط وهو المطبق حالياً في مختلف دول العالم المتقدمة فإنه يقوم على انتقال هذه العلاقة من مجرد التعاون إلى تحقيق الشراكة الفعالة في إجراء البحوث والمشاريع المشتركة بين الطرفين كما سبق توضيحه عند عرض بعض التجارب الناجحة لعلاقة الجامعات بالقطاع الخاص في هذه الورقة ، حيث أنشأت العديد من الجامعات شركات مملوكة لها وذات استقلالية تقوم بتعزيز وتنظيم علاقتها بالقطاع الخاص وتنمية وجذب موارد مالية إضافية لتمويل الأبحاث والتجارب العلمية في الجامعات .

➤ النتائج :-

- من خلال العرض السابق لطبيعة وأهمية وأشكال الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص وجوانب الاستفادة منها يمكنها أن استخلاص النتائج التالية:
- هناك ضرورة ملحة تتمثل في سعي الجامعات إلى إزالة العوائق البيروقراطية والإدارية أمام تفعيل الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص.
- هناك العديد من الفوائد التي تعود على الجامعات من جراء شراكتها مع القطاع الخاص أبرزها تنمية مصادر تمويل جديد للجامعات تمكّنها من تفعيل أدائها الأكاديمي من خلال مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي والتجهيزات والإنشاءات بالجامعات، وتحقيق ارتباط فعال بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي من خلال إجراء البحوث التطبيقية والتدريب العلمي لطلاب الجامعات في منظمات الأعمال مما ينمي مهاراتهم التطبيقية وبالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم.
- هناك عدة فوائد تعود على منظمات الأعمال من جراء الشراكة مع الجامعات أبرزها حصولها على احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة من مخرجات الجامعة والاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات والمتعلقة بالمجالات الإنتاجية والتطبيقية لمنظمات القطاع الخاص. ونقل المعرفة الحديثة في الجامعات إلى الواقع التطبيقي والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة أو تطوير منتجات قائمة وأساليب عمل قائمة.
- تنوع وسائل أو أشكال العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ويعتبر مجال البحوث التطبيقية ذات الصبغة التقنية من أهم جوانب التعاون بين الجامعات ومنظمات الأعمال وذلك من خلال الأعمال إجراء عقود شراكة في مشاريع وأبحاث تطبيقية مشتركة بين الطرفين بهدف نقل المعرفة من أقسام ومعامل ومختبرات الجامعات إلى التطبيق العملي في قطاع الأعمال.
- هناك بعض العقبات والصعوبات التي تقف حائلاً أمام تحقيق الشراكة المأمولة بين الجامعات والقطاع الخاص أبرزها عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي والتوعوية المجتمعية بأنشطة ومخرجات الجامعات وبرامجها وخدماتها وتخصصاتها ومدى قدرتها على حل مشكلات المجتمع ومنظمات الأعمال عن طريق البحث والتطوير، وضعف ثقة منظمات

- القطاع الخاص بمخرجات الجامعات من المهارات البشرية والبرامج والأبحاث والدراسات العلمية، وعدم اقتناعها بفائدتها لمنظمتهم.
- هناك العديد من التجارب العالمية والعربية الناجحة للتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص يمكن دراستها والاستفادة منها محليا في إقامة وتعزيز شراكة فعالة بين الجامعات ومنظمات الأعمال في المملكة العربية السعودية.
- أوضحت الدراسة أن أبرز العناصر المطلوبة لنجاح الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات هو إتاحة التمويل، وقد اتضح أن هناك ثلاثة أشكال لتمويل هذه الشراكة، هي التبرعات والمنح والعقود.
- تشير نتائج التحليل حول التجربة اليابانية إلى أن هناك آليات معينة قد أحرزت نتائج إيجابية في إنجاح الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات، تمثلت في البحوث المشتركة والبحاث التعاقدية، وكراسي البحث العلمي.
- يقوم الوضع الجديد في شراكة الجامعات مع القطاع الخاص والمجتمع المحيط وهو المطبق حاليا في مختلف دول العالم المتقدمة على انتقال هذه العلاقة من مجرد التعاون إلى تحقيق الشراكة الفعالة في إجراء البحوث والمشاريع المشتركة بين الطرفين. حيث أنشأت بعض الجامعات شركات مملوكة لها وذات استقلالية تقوم بتعزيز وتنظيم علاقتها بالقطاع الخاص وتنمية وجذب موارد مالية إضافية لتمويل الأبحاث والتجارب العلمية في الجامعات.
- يمكن توضيح الدور الذي يمكن أن تسهم به الشراكة الفعالة بين الجامعات والقطاع الخاص في تحقيق جودة التعليم العالي من خلال عدة جوانب أبرزها:
- مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي والتجهيزات والإنشاءات بالجامعات يعني تنمية مصادر تمويل جديدة للجامعات تمكّنها من تفعيل أدائها الأكاديمي كون الجامعات في العصر الحديث أصبحت أكثر احتياجا لتنمية مواردها وزيادة التمويل لمشاريعها وأبحاثها في ظل تراجع أو عدم كفاية التمويل الحكومي لهذه الجامعات نتيجة حركة التوسع الكبير في التعليم العالي وحدوث بعض الأزمات الاقتصادية وتغيير الأولويات الاجتماعية بين قطاعات المجتمع وداخل قطاع التعليم ذاته في العديد من الدول ومنها المملكة العربية السعودية.
- إشراك القطاع الخاص في صياغة وإعداد البرامج والمقررات الدراسية في الجامعات يؤدي إلى تحسين جودة هذه البرامج والمقررات وجعلها مواكبة لمتطلبات سوق العمل، وبالتالي ملائمة مخرجات الجامعات من الكوادر البشرية المتخصصة لاحتياجات ومتطلبات منظمات الأعمال.

➤ الجهود العالمية والمحلية في مجال الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص:

تعد الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية أحد المجالات التي تهتم بها دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء؛ وذلك لأهميتها في تحقيق التنمية الاقتصادية لمجتمعاتها، وهناك العديد من التطبيقات والنماذج العالمية للشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية المختلفة؛ حيث إن مجالات الشراكة بينها متعددة، فقد تكون في: السياسات، تطوير النظم

والبرامج التعليمية، الإدارة، برامج التدريب، الإنماء المهني، تطوير برامج التعليم، الخدمات الاجتماعية، الدعم المالي، استيعاب التكنولوجيا المتقدمة.

وفي أمريكا هناك العديد من نماذج الشراكة الناجحة، مثل: تجربة جامعة ستانفورد Stanford University، والتي كانت سبباً في تشييد وادي السليكون للتكنولوجيا المتطورة عن طريق تحالف مراكز البحوث بالجامعة مع العديد من المؤسسات الإنتاجية؛ وقد كان لهذا الوادي إنتاجه المتميز عن طريق عدة شركات تعتمد في أعمالها على خريجي وأعضاء هيئة التدريس بجامعة ستانفورد (Richard، 2002م، ص1). والشراكة بين جامعة نيواورلينز The University of New Orleans وبين مجموعة مؤسسات المجتمع المحلي بالقوى العاملة المؤهلة بالتكنولوجيا الرئيسي من الشراكة تزويد مؤسسات المجتمع المحلي بالقوى العاملة المؤهلة بالتكنولوجيا المتقدمة التي يحتاجها. والشراكة بين كليات المجتمع بمقاطعة luinois ومصانع الحديد في مقاطعة Northwest luinois. الهدف من الشراكة هو تحسين مستويات الأداء المهني للإداريين العاملين في مصانع الحديد حيث تتولى كليات المجتمع تنظيم برنامج للإنماء المهني لهم. استطلاع الرأي للمتدربين أكد على أهمية استمرار كليات المجتمع كشريك رئيس في برامج التدريس (Tibbets، 1995م، ص1).

ونموذج الحاضن التكنولوجي في جامعة أوستن، وهو من أشهر النماذج التي تهدف إلى تحقيق التعاون بين الجامعة وقطاع الإنتاج في مجال البحث العلمي، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توظيف البحوث والمبتكرات الجامعية في مجال الصناعة، وتعزيز دور الجامعات في تمويلها الذاتي. (سيد، 1996م، ص21)

وتعد المملكة المتحدة رائداً في الشراكة، ومن أوائل الدول التي تمت ممارسة الشراكة فيها، حيث بدأت الشراكة فيها بتبني سياسة مبادرة التمويل الخاصة، والتي بموجبها قدمت الحكومة البريطانية التسهيلات والحوافز للقطاع الخاص، من أجل الاستثمار في المشاريع العامة، وبدأ تطبيق المبادرة بمشروع نفق القتال الإنجليزي عام 1987م، وتم بعد ذلك تنفيذ مئات المشاريع بموجب هذه المبادرة (Gunnar and Ezekiel، 2003م، ص432-440).

وفي فرنسا يتميز نموذج الشراكة بتركيزه على تطوير وتحديث المناطق الحضرية، كما يتميز باهتمامه بالسياسة الاجتماعية اهتماماً خاصاً، والتي تلعب المشاريع التشاركية دوراً مهماً في تحقيقها، والشراكة في فرنسا جزء من النسيج الاجتماعي، ويمكن أن تنشأ بشكل عفوي في العديد من المجالات ومرافق الخدمات؛ مثل: وجود شراكة بين إحدى مؤسسات التعليم العالي مع عدة صحف يومية مملوكة للقطاع الخاص، حيث يتشارك المحررون والمدرسون في بناء المنهاج التعليمي، وحيث قامت الصحف بتزويد رأس المال والخبرة التقنية والمعرفة المعنية وإمكانية التعاقد مع الآخرين، واهتمت المؤسسة الأكاديمية بتطوير البناء العلمي عن طريق مدرستها وباحثيها (Pierre، 2004م، ص252-253).

وفي كندا تعد نماذج مراكز التميز مظهراً من مظاهر التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، وتعتبر جامعة أونتاريو University of Ontario بكندا من أكثر الجامعات التي تبنت برامج مراكز التميز، كما رصدت الحكومة الكندية حوالي (204) مليون دولار كندي لإنشاء المزيد من هذه المراكز، بهدف تدعيم العلاقة بين الجامعات الكندية والمؤسسات الصناعية (غنيمة،

د.ت. (ص 238). ومن أمثلة الشراكة في كندا شراكة بين جامعة Ryerson Polytechnic University في أونتاريو مع مؤسسة تجارية تعرف باسم T.Eaton Company of Canada. تبنت هذه الشراكة فلسفة ربط التعليم بالعمل، وتهدف الشراكة إلى تدريب وتأهيل عمالة البيع بالتجزئة في أونتاريو، وكذلك زيادة دافعية الأفراد للالتحاق بهذا العمل لتوفير العمالة التي تحتاجها المنطقة ولتحقيق هذين الهدفين تم بناء قاعدة معلوماتية لبرنامج تعليمي تطبيقي لكسب العاملين مهارات وتقنيات جديدة فضلاً عن توفير العمالة الفنية التي كانت المنطقة في حاجة إليها. عرف مشروع الشراكة بمسمى Ryerson Multimedia Distance Education System. (Fernandez، 1997، ص 231).

في اليابان تعد الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية ظاهرة حديثة نسبياً، وكان من أهم مظاهر ذلك إنشاء مدينة العلوم تسكوبا Tsukuba Science City في عام 1973م، وهي من كبرى المحاولات في هذا الاتجاه لتحسين الرابطة بين الصناعة والجامعات، ولإيجاد التكامل بين التعليم العام والخاص في إطار مؤسسات التعليم العالي، ومن أمثلة الشراكة في اليابان:

- البحث المشترك مع القطاع الخاص: وفيه تقوم القطاعات الصناعية الخاصة بتقديم دعم مالي للجامعات مقابل قيام الباحثين الجامعيين وقطاع الصناعة الخاص بتوحيد الجهود للقيام بأبحاث مشتركة، ولقد تم دعم حوالي (1600) باحث بالجامعات اليابانية في عام 1994م.

- الأبحاث التي تؤخذ عليها عمولة حسب الطلب والتكليف: حيث يتم إعطاء عمولة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات من قبل المؤسسات الصناعية نظير القيام بعمل الأبحاث العلمية المطلوبة، وفي عام 1994م تم توقيع (2586) عقداً لمشاريع بحثية بقيمة (606) بليون ين ياباني وصلت للجامعات اليابانية.

- المنح والهبات (كراسي البحث العلمي): تشير إلى التبرعات المالية التي تقدمها شركات القطاع الخاص إلى الجامعات بغرض تعزيز ودعم البحث العلمي أو تحسين الأنشطة التعليمية (مركز الدراسات والبحوث، الغرفة التجارية والصناعية، الرياض، 2008) وقد أحرزت الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في اليابان نتائج ناجحة فاقت التوقعات.

وفي دولة ماليزيا تقوم جامعة ماليزيا للتكنولوجيا (U.TM) بدور رائد في مجال ربط التعليم الجامعي بمؤسسات الإنتاج، وتلبية احتياجات المجتمع التكنولوجية، كما تقوم الحكومية الماليزية بإنشاء كليات جامعية تتواءم مع التطورات التكنولوجية بهدف ربطها بمتغيرات العصر (Ibrahim، 1997، ص 121). ويمكن إجمال التجربة الماليزية للجنة والتطوير مع القطاع الخاص في الآتي: مجموعة الصناعات الماليزية عالية التقنية، الشركة الماليزية لتطوير التقنية، المركز الوطني للابتكار، مشروع فتح التطبيقات العملية.

وعلى المستوى العربي هناك العديد من الدول العربية التي خطت خطوات كبيرة في مجال توثيق العلاقة بين الجامعة والقطاع الخاص من خلال آليات مختلفة.

تجربة الصين في الشراكة مع القطاع الخاص، أجرت الجامعات الصينية عملية تحول وإعادة هيكلة كبيرة للسياسات الخاصة بالبحث العلمي، منذ العام 1985، وذلك بهدف تحويل اتجاهات البحوث العلمية إلى التطبيقات في الصناعة والاقتصادية باشتراك القطاع الخاص

معها، وفي العام 1988 شرعت الصين في إعداد برنامج قومي يعرف بـ Torch ، وقد بنت عناصره الرئيسة على أساس ثلاثة مقومات محورية من أجل النهوض بالبحث العلمي، وهي:

- تقوية وتنشيط عمليات الإبداع التكنولوجي.
 - تنمية وتطوير التكنولوجيا العالية وتطبيقاتها.
 - إتمام تحديث وتطوير عمليات التصنيع ورفع المحتوى التكنولوجي للمنتجات الصينية.
- وقد تم العمل على تنفيذ برنامج Torch على المستوى المركزي، وعلى مستوى أقاليم الصين الأخرى، وذلك عن طريق التوسع في إقامة الحدائق والحاضنات، والمراكز التكنولوجية، والقواعد الصناعية، وبرامج التمويل الخاصة، وبتركز برنامج Torch على:

1. التركيز على تسويق الأبحاث Commercialization of Scientific researchs .
2. تطوير التصنيع Industrialization .
3. الاتجاه نحو العولمة Globalization .

وقد أدى البرنامج إلى خلق 54 حديقة تكنولوجية خلال التسعينات، ونجح في إقامة 465 حاضنة حتى أكتوبر 2002م، مما حقق للصين المركز الثاني في العالم في عدد الحاضنات، بعد الولايات المتحدة، وقبل ألمانيا التي كانت تتربع على المركز الثاني بحوالي 300 حاضنة، ووصل عدد الشركات التي أقيمت في هذه الحدائق التكنولوجية إلى 20,796 شركة تقدم للسوق منتجات عالية التكنولوجيا، ويعكس بهذه الشركات حوالي 2,51 مليون شخص، وهم في الغالبية من ذوي المؤهلات العالية، وقد بلغ مجموع دخل هذه الشركات حوالي 115 مليار دولار أمريكي، نتج عنها 13 مليار دولار أمريكي من الضرائب، وبلغت مكاسب هذه الشركات من تصدير المنتجات التكنولوجية حوالي 18,6 مليار دولار أمريكي، وفي نهاية العام 2001م بلغ مجموع عوائد الشركات في هذه الحدائق التكنولوجية رقماً قياسياً جديداً، وهو 1193 مليار يوان (150 مليار دولار أمريكي)، والعديد من الجامعات في الصين تمتلك شركات خاصة بها، تقوم بتقديم الخدمات، وعمل المشروعات خارج إطار الجامعات، فمثلاً هناك 57 جامعة في بكين لديها شركات خاصة، تمتلك الدولة منها 30 شركة. (الشبراوي، عاطف، 2006).

وفي الأردن توجد شبكة مراكز الإبداع الأردنية التي تهدف إلى تنمية ثقافة الإبداع التي تستند إلى بيئة تعزز روح المبادرة، والتعاون الدولي والمنافسة، إضافة إلى التعاون فيما بين مجموعات البحث والقطاع الصناعي، والتركيز على تطوير المنتجات والخدمات الإبداعية، وتعد المرفق الحيوي الذي يهدف إلى تشجيع التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي المحيط به من خلال تقدي الدعم إلى رواد الأعمال للبدء بأعمال مستدامة، ولدعم الأفكار المنبثقة عن مشروع الأعمال، وتطوير منتجات ذات قيمة مضافة، والتعرف إلى الأسواق واستغلالها، واستخدام طاقم وظيفي ماهر، وتخرج أعمال قابلة للحياة وقادرة على الوقوف بمفردها. (موقع مراكز الإبداع الأردنية، 2013، ص1).

وفي المملكة العربية السعودية بادرت العديد من الجامعات بتكوين علاقات شراكة مع مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية على حد سواء من خلال إنشاء مراكز التميز والحاضنات التكنولوجية. وعمل اتفاقات شراكة لإجراء البحوث التطبيقية.

• تجربة جامعة الملك سعود في الشراكة مع القطاع الخاص:

بفضل الشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات الأهلية التي تقوم بالتمويل توقيع اتفاقيات مع أكثر من 17 عالماً حاصل على جائزة نوبل وذلك حتى عام 2010م، كما وقعت اتفاقيات مع جامعات عالمية مرموقة في بعض التخصصات، كما أطلقت الجامعة برنامج كراسي البحث العلمي، ومن المتوقع أن يبلغ عدد الكراسي أكثر من خمسين كرسيًا في العديد من المجالات، التي تقوم في أغلبها على التمويل الخاص من قبل أفراد أو شركات ومؤسسات أهلية، ويهدف البرنامج لدعم الاقتصاد الوطني، ودعم الأبحاث والدراسات التي تخدم الغرض الذي أنشئ من أجله الكرسي، وكذلك تعزيز شراكة المجتمع مع الجامعة، والاستثمار الأمثل للموارد البشرية في الجامعة من المتخصصين في مجالات المعرفة جميعها، وأيضاً الاستخدام الأمثل للمنشآت والتجهيزات والموارد البحثية الأخرى، هذا بالإضافة إلى استقطاب أفضل الباحثين من ذوي التميز في تخصصات متنوعة وتحقيق الاستفادة القصوى من خبراتهم، وتعمل الجامعة على تأهيل وتدريب مختلف الكفاءات الوطنية عبر البحث العلمي وتشجيع الطلبة على استثمار معارفهم المتميزة. (موقع جامعة الملك سعود، <http://www.ksu.edu.sa>)، (صحيفة الرياض، 2007).

• تجربة جامعة لإمام محمد بن سعود:

كما يوجد مركز التميز في فقه القضايا المعاصرة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، حيث يهتم المركز بالبحث في المسائل المستجدة التي تحتاج إلى بيان حكمها الشرعي، وفق منهج علمي يأخذ بعين الاعتبار بيان حكمها الشرعي، وفق منهج علمي يأخذ بعين الاعتبار ظروف واقعة ومآلاتها، ويولي اهتماماً خاصاً بالقضايا التي تهم المجتمع السعودي، ويقدم المشورة للجهات الحكومية والأهلية من مصارف أو شركات أو مؤسسات صحية أو خدمية أو غيرها، ويسهم في تدريب الباحثين ورفع كفاءتهم من خلال ما يقدمه من دورات وحلقات نقاش وورش عمل وندوات. (وزارة التعليم العالي، 2012، ص26).

• تجربة شركة سابك في التفاعل والشراكة مع الجامعات السعودية ومعاهد الأبحاث:

الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) واحدة من الشركات الرائدة في عالم صناعات الأسمدة، والكيماويات، والبوليمرات، والمعادن. وتقوم بتوريد هذه المواد لشركات أخرى تستخدم هذه المنتجات التي يعتمد عليها العالم.

ان شركه (سابك) أكبر شركة مساهمة عامة رابحة في منطقة الشرق الأوسط. وقد تحقق هذا النجاح نتيجة التركيز على ثلاثة أمور: المساهمة في مشاركات محلية، تطبيق أفضل التقنيات والبرامج، وتطبيق استراتيجية طموحة للنمو العالمي. ونتيجة لذلك، أصبحت العلامة التجارية لشركة (سابك) علامة ضمان الجودة لزيائنها ومساهمها على حد سواء. وقد تم إنشاء مجمع سابك للأبحاث والتقنية عام 1991 ولعب دوراً كبيراً وفعالاً في تفعيل أطر هذا التعاون وذلك من خلال تفهم متطلبات البحث والتطوير بشكل أعمق والتفاعل المثمر مع الباحثين

والجهات البحثية في الجامعات. وحالياً (سابق) تدعم الجامعات من خلال برامج عدة منها: منح دعم البحوث، منح حضور المؤتمرات، الكراسي العلمية، جائزة سابق لأحسن مشروع تخرج في الهندسة الكيميائية، بناء وتجهيز مختبرات بالجامعات ومراكز الأبحاث، اتفاقيات شاملة، الخدمات الاستشارية، العقود المحددة، وجود أكثر من 100 مشروع قائم ومدعم سنوياً.

هناك نماذج دولية أخرى ناجحة لشركات بين الجامعات والقطاع الخاص منها: نموذج شركة الإلكترونيات المتقدمة، نموذج جامعة كورنيل بالولايات المتحدة الأمريكية، تجربة شركة Lucideus في الهند، نموذج المعهد الكوري المتقدم للتقنية، نموذج جامعة كاليفورنيا بيركلي، كما أن هناك أمثلة لشركات علمية ناجحة على مستوى الخليج العربي، للشراكة بين الجامعات وقطاع الصناعة، ومنها في السعودية، الشراكة بين مدينة الملك عبدالعزيز KACST وشركات الأدوية، والشراكة بين أرامكو والمؤسسات الأكاديمية والجامعات السعودية (120 مشروعاً في عام 2002م)، ومنها التعاون بين جامعة السلطان قابوس وواحة مسقط للمعرفة Knowledge Oasis Muscat، ومنها التعاون بين KISR وشركة البترول الكويتية، والتعاون بين جامعة زايد وشركة IBM ومركز الإبداع الإلكتروني في مدينة دبي للإنترنت Smart Square، وتعاون جامعة الإمارات وبعض شركات البترول ومصانع الألمنيوم، ولكن هذه الشركات ليست كافية كماً ونوعاً. (الحري، خالد حسن، 2010).

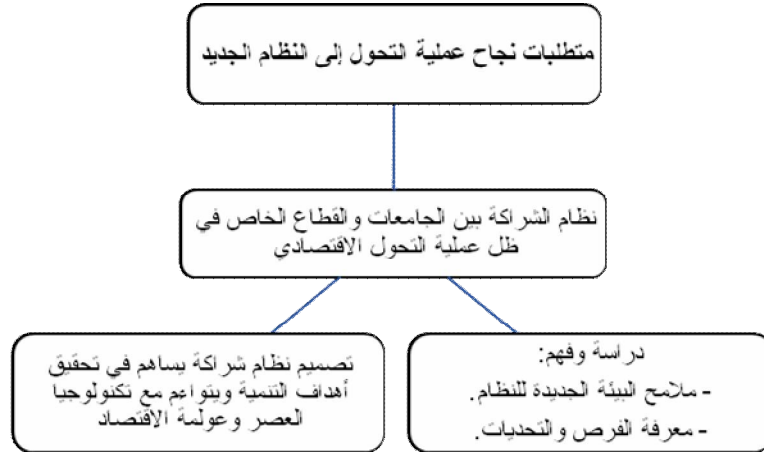
وفي ضوء ما سبق فإن العديد من دول العالم سارعت لإقامة شراكات بين الجامعة والمؤسسات المجتمعية من خلال العديد من الآليات، ومع ذلك يمكن القول أن هناك غرضاً رئيساً واحداً تتمحور حوله الشراكة، وهو تنمية القوى البشرية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى أن الشراكة تعد وسيلة ناجحة لحل العديد من المشكلات وتحقيق أهداف أطراف الشراكة.

• واقع وإمكانيات الشراكة الحالية بين الجامعات والقطاع الخاص:

ترى الباحثة أنه يتعين على الجامعات ومنظمات الأعمال في بادئ الأمر أن تفهم وتقبل المكان الذي تقف فيه عند تنفيذ أي نموذج مقترح لتطوير وتعزيز الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص، ليتواءم مع طبيعة المرحلة ومن الأهمية بمكان أن يكون لدى الجامعات ومنظمات الأعمال إحصائيات ومعلومات عن:

- مدى عمق معرفتنا بإمكانات المملكة العربية السعودية ومواردها المالية، والمعرفية والفنية والبشرية.
- مدى تأثير المرحلة الجديدة من الشراكة في أهداف الخطة الاستراتيجية للدولة.
- مدى توافر الخبرات اللازمة في جامعات المملكة لإدارة عملية الشراكة المحدثة والمنشودة.
- الوفورات المتوقعة في التكلفة أو العوائد المتوقعة عند الانتقال إلى نظام الشراكة المحدث والمنشود.
- مدى تأثير نظام الشراكة المنشود على الهيكل التنظيمي في الجامعات ومنظمات الأعمال.

- جرد مخزون موارد الجامعات ومنظمات الأعمال من خلال تحديد الأصول المعرفية وتحديد نقاط الضعف والقوة وتحديد مدى قوة رأس المال البشري والموارد المادية والبشرية، والفرص المتوافرة لقيادة عملية الشراكة بنجاح.
 - جرد المخزون التنافسي في الدول المتقدمة وذلك لتحفيز عملية التطوير باستمرار فالجامعات ومنظمات الأعمال إما أن تتطور أو تتقادم حيث من الصعوبة بمكان دخول معركة بدون المعرفة الجيدة للمنافسين المباشرين وغير المباشرين ومعرفة حجم مواردهم وإمكانياتهم، وهل ما زالت الفرصة وعوامل النجاح قائمة أم لا؟
- في ضوء ما سبق يمكن وضع إطار مقترح لسبل تفعيل الشراكة بين الجامعات السعودية والقطاع الخاص يقوم هذا الإطار على أربع مراحل هي:
- 1- دراسة وفهم ملامح البيئة السعودية الجديدة لعملية التحول للشراكة بما يحقق أهداف التنمية الإدارية.
 - 2- التعرف على تحديات تحقيق شراكة ناجحة حقيقية بين الجامعات والقطاع الخاص.
 - 3- كيفية نجاح عملية التحول إلى نظام الشراكة الجديد المحدث.
 - 4- كيفية صناعة وحماية نظام شراكة جديد ومحدث بين الجامعات والقطاع الخاص، يحقق أهداف التنمية الإدارية، كما يعكس الإطار المقترح أيضاً الأساليب والكيفية التي تمكن الدولة من إتمام عملية إعادة الهندسة إلى النظام الجديد المحدث في كل مراحله وذلك كما بالشكل رقم (1) التالي:



شرعت المملكة مع بدايات الألفية الثالثة في اتخاذ سلسلة من الخطوات لتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص، شملت تحديث أنظمتها الاستثمارية الاقتصادية، وإطلاق برامج ومشروعات متعددة لتأهيل الكوادر البشرية الوطنية والسعي المستمر إلى الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب، كذلك إعادة هيكلة العديد من مؤسسات الدولة ذات العلاقة بالشأن الاقتصادي والاستثماري، والبداية في وضع منظومة متكاملة لتطوير الإجراءات الحكومية والعمل على أتمتها، لتنعكس على مستوى الخدمات وأداء القطاع الحكومي بشكل عام، إلى جانب تبني خطط

طموحة تتعلق بتطوير البنى التحتية والتجهيزات الأساسية لتشمل مناطق المملكة المختلفة، ومع هذه الجهود المتواصلة والإنفاق التنموي السخي الذي تبذله الدولة، والاقتصاد السعودي اليوم يقف على أعتاب مرحلة جديدة تتطلب تكامل الجهود بين القطاعين الحكومي والخاص وتعميق مستوى الشراكات بين الجهات ذات العلاقة لإحداث نقله نوعيه في خصائص الاقتصاد السعودي، بما يحقق أهداف المملكة التنموية وسرعة التحول الكامل إلى اقتصاد يرتكز على الكفاءة والإنتاجية، والتوسع في سلسلة القيمة المضافة في القطاعات والواعدة اقتصادياً (وكالة الأنباء السعودية، 2016).

➤ النتائج:-

يمكن عرض أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- هناك ضرورة ملحة تتمثل في سعي الجامعات إلى إزالة العوائق البيروقراطية والإدارية أمام تفعيل الشراكة الحقيقية مع القطاع الخاص.
- هناك العديد من الفوائد التي تعود على الجماعات من جراء الشراكة مع القطاع الخاص أبرزها تنمية مصادر تمويل جديدة للجامعات تمكّنها من تفعيل أدائها الأكاديمي من خلال مساهمة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي والتجهيزات والإنشاءات بالجامعات، وتحقيق ارتباط فعال بين الجانب الأكاديمي والتطبيقي مما ينمي المهارات التطبيقية وبالتالي يزيد من فرصة التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم.
- هناك عدة فوائد تعود على منظمات الأعمال من جراء الشراكة مع الجامعات أبرزها حصولها على احتياجاتها من الكوادر البشرية المتخصصة من مخرجات الجامعة والاستفادة من نتائج الأبحاث التطبيقية المنجزة في الجامعات والمتعلقة بالمجالات الإنتاجية والتطبيقية لمنظمات القطاع الخاص، ونقل المعرفة الحديثة في الجامعات إلى الواقع التطبيقي والاستفادة منها في ابتكار منتجات جديدة أو أساليب وطرق عمل جديدة أو تطوير منتجات قائمة.
- هناك بعض العقبات والصعوبات التي تقف حائلاً أمام تحقيق التعاون المأمول بين الجامعات والقطاع الخاص أبرزها عدم اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي والتوعية المجتمعية بأنشطة ومخرجات الجامعات وبرامجها وخدماتها وتخصصاتها ومدى قدرتها على حل مشكلات المجتمع ومنظمات الأعمال عن طريق البحث والتطوير، وضعف ثقة منظمات القطاع الخاص بمخرجات الجامعات من المهارات البشرية والبرامج والأبحاث والدراسات العلمية.
- هناك العديد من التجارب العالمية والمحلية الناجحة للتعاون بين الجامعات والقطاع الخاص يمكن دراستها والاستفادة منها محلياً في إقامة وتعزيز علاقة شراكة فعالة بين الجامعات ومنظمات الأعمال في السعودية.

- أوضحت الدراسة أن أبرز العناصر المطلوبة لنجاح الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات هو إتاحة التمويل، وقد اتضح أن هناك ثلاثة أشكال لتمويل هذه الشراكة، هي التبرعات والمنح والعقود.
- تشير نتائج التحليل حول التجربة اليابانية إلى أن هناك آليات معينة قد أحرزت نتائج إيجابية في إنجاح الشراكة بين القطاع الخاص والجامعات، تمثلت في البحوث المشتركة والبحوث التعاقدية، كراسي البحث العلمي.
- يقوم النموذج الجديد في الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص - وهو المطبق حالياً في مختلف دول العالم المتقدمة- على انتقال هذه الشراكة من مجرد التعاون إلى تحقيق الشراكة الفعالة في إجراء البحوث والمشاريع المشتركة بين الطرفين، حيث أنشأت بعض الجامعات شركات مملوكة لها وذلت استقلالية تقوم بتعزيز وتنظيم علاقتها بالقطاع الخاص وتنمية وجذب موارد مالية إضافية لتمويل الأبحاث والتجارب العلمية في الجامعات.
- تسهيل إجراء البحوث التطبيقية والتدريب العلمي لطلاب الجامعات في منظمات الأعمال يؤدي إلى تنمية مهاراتهم التطبيقية وبالتالي زيادة فرص التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم.
- يؤدي التعاون البحثي بين الجامعات والقطاع الخاص إلى رفد البحث العلمي بموضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم، وتنمية خبرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وتحسين وضعهم المادي والأكاديمي، وبالتالي تحسين جودة أداءهم البحثي والتدريسي.

➤ التوصيات:

- بناء على نتائج البحث ويهدف تعزيز وتفعيل الشراكة بين الجامعات ومنظمات القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية بما يحقق جوانب الاستفادة من هذه الشراكة لكلا الطرفين تقترح الباحثة التوصيات التالية:
- ضرورة أن يدرك القائمين على قطاع التعليم العالي والقيادات والمختصين في الجامعات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص بأهمية وفوائد بناء وتعزيز شراكة فعالة بينهما وانعكاساتها على أداء ومخرجات كلا الطرفين، وأن يقوم كل طرف بأداء دوره بفاعلية في تفعيل هذه الشراكة.
- ضرورة قيام الجامعات بدورها في تفعيل وتطوير شراكتها بمنظمات القطاع الخاص من خلال:
- التوسع في فكرة الكراسي العلمية في الجامعات لرجال الأعمال والمؤسسات وفق شروط محددة.
- التسويق الفعال لبرامج وخدمات الجامعات على نطاق واسع وباستخدام وسائل متعددة.

-
- أن تقوم الجامعات بدراسة وتحديد متطلبات واحتياجات ورغبات سوق العمل من مخرجات الجامعات.
 - أن تصمم الجامعات رؤيتها وأهدافها وإستراتيجيتها وبرامجها الأكاديمية وفق احتياجات ومتطلبات سوق العمل.
 - الاهتمام بالتطبيق العملي والربط بين الجانب النظري والتطبيق العملي للطلاب الجامعي في كل الجوانب التخصصية التي تحتاجها منظمات الأعمال.
 - الإشتراك الفعال وليس الشكلي لممثلي القطاع الخاص (منظمات الأعمال) في مجالس الجامعة ومجالس الكليات الأقسام العلمية بالجامعات.
 - تفعيل دور مراكز الاستشارات والبحوث في الجامعات وتوجيهها تسويقياً وفق متطلبات منظمات الأعمال من البحوث، والبرامج التدريبية، والاستشارات، والخبرات.
 - الإسهام الفعال في تقديم الدراسات والبحوث والآراء والمقترحات التي تهدف معالجة أي قضايا أو مشكلات تواجهها منظمات الأعمال في المجتمع.
 - توجيه البحث العلمي في الجامعات في مختلف المستويات الأكاديمية نحو تحقيق متطلبات النهوض بالتنمية ونجاح منظمات الأعمال في أداء دورها في هذا الاتجاه.
 - إقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل المتخصصة في تطوير منظمات الأعمال.
 - ضرورة قيام منظمات الأعمال (القطاع الخاص) بدورها في تعزيز شراكتها مع الجامعات من خلال:
 - تزويد الجامعات بالمعلومات المطلوبة عن احتياجات هذه المنظمات من الكوادر البشرية المتخصصة والمعارف والمهارات المطلوبة فيها بالإضافة إلى ما تحتاجه من الاستشارات والبحوث العلمية المتخصصة.
 - المساهمة في تمويل البحث العلمي في الجامعات.
 - المساهمة في تجهيز المعامل والورش والمراكز البحثية بالأجهزة والمعدات والبرامج والإمكانات اللازمة لتفعيل أداؤها.
 - دعم وتمويل مشاريع التخرج لطلاب الجامعات.
 - دعم ورعاية بعض الأنشطة الطلابية والمبدعين في الجامعات.
 - المشاركة الفعالة في المؤتمرات والندوات وورش العمل التي تقام في الجامعات ورعايتها.
 - المساهمة في إنشاء وتجهيز بعض الكليات والأقسام العلمية في الجامعات.
 - توفير وتسهيل إمكانيات التدريب العلمي لطلاب الجامعة في منظمات الأعمال خلال فترة الصيف وفق نظام وضوابط يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.

- تسهيل إجراء البحوث التطبيقية والتدريب العلمي لطلاب الجامعات في منظمات الأعمال يؤدي إلى تنمية مهاراتهم التطبيقية وبالتالي زيادة فرص التحاقهم بسوق العمل بعد تخرجهم.

- يؤدي التعاون البحثي بين الجامعات والقطاع الخاص إلى رفد البحث العلمي بموضوعات مستمدة من الواقع العملي القائم، وتنمية خبرات ومهارات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات وتحسين وضعهم المادي والاكاديمي وبالتالي تحسين جودة أدائهم البحثي والتدريسي.

- قيام القطاع الخاص بتقديم أوجه دعم فعالة لأنشطة البحث والتطوير بالجامعات منها: تمويل بعض المشاريع البحثية، إنشاء وتطوير مراكز بحوث متخصصة، الفعاليات العلمية، تخصيص جوائز لمشاريع بحثية، الإسهام في توفير الأجهزة المعملية عالية التقنية.
- إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي والتطوير على غرار صناديق التنمية المتخصصة لدعم مشاريع البحوث التطبيقية لصالح منشآت القطاع الخاص.
- إنشاء قاعدة معلومات عن المراكز والوحدات البحثية بالجامعات وغيرها من الجهات المحلية التي يتوافر بها مراكز بحوث، وتحديد مجالاتها وإمكاناتها وأعمالها، وربطها بمنظمات الأعمال.

قائمة المراجع

- الأحمد، هند محمد، تفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر الخبراء، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الامام محمد بن سعود مجلس العلوم التربوية، العدد 4 محرم 1437هـ، ص504-433.
- جامعة الملك سعود (2015) ندوة بعنوان تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث العلمي، 28-29 أكتوبر، 1437هـ.
- جمعة، السيد علي، الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع كاتجاه لتطوير التعليم الجامعي، كلية التربية، السويس، جامعة قناة السويس، بحث مستخلص من رسالة دكتوراه في فلسفة التربية.
- الحري، خالد حسن علي. (2010). العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، المؤتمر العلمي الرابع: جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية، 11-13 أكتوبر.
- خاطر، محمد إبراهيم عبدالعزيز. (2015). صيغ مقترحة للشراكة الإستراتيجية بين الجامعات المصرية والمؤسسات الإنتاجية، مجلة الإدارة التربوية – الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، مج 2، ع3، 297-351.
- خليل، عثمان، سيد. (2013م). تأسيس الشراكات بين الجامعات السودانية ومؤسسات المجتمع خاصة الشركات الخاصة. مجلة جامعة أودرمان الإسلامية، معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، ع23، ص 229-262.
- درادكة، أمجد محمود؛ ومعاينة، عادل سالم. (2014). الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص ومعوقات تطبيقها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك – الأردن، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي – جامعة صنعاء، مج7، ع15، ص 97-123.
- رؤية المملكة العربية السعودية 2030. (2016). رؤية المملكة العربية السعودية 2030، مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية.
- الريس، محمد نضال (2006) " دور البحث العلمي الجامعي في التطوير الصناعي" ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني دمشق 24-26 مايو.
- السالم، سالم بن محمد، معوقات الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، ندوة الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، ص 132-133.
- السلطان، خالد صالح. (2009). تجارب جامعة الملك فهد للبترول والمعادن لتعزيز التعاون والشراكات المجتمعية في مجال البحث العلمي، المنتدى الدولي للشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، 45-64.

- الشبراوي، عاطف (2006)، حاضنات الأعمال، مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة - إيسيسكو.
- شتوي، علي ناصر. (2005م). آليات تطوير الشراكة المؤسسية بين الجامعة ومؤسسات القطاع الخاص: دراسة استكشافية لآراء القيادات الأكاديمية بجامعة الملك خالد وقيادات القطاع الخاص بمنطقة عسير، مجلة رسالة التربية، مصر، مج18، ع16، ص 175-245.
- الشثري، عبدالعزيز ناصر. (2014). جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 34، 13-48.
- شعبان، منال أحمد حسن. (2012). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم المصري ومعوقات تطبيقها، مجلة كلية التربية - جامعة المنصورة، ع79، 223-256.
- صائغ، عبدالرحمن أحمد، ومتولي، مصطفى محمد. (2005). الإطار المرجعي لتفعيل التعاون والتنسيق والتكامل بين مؤسسات التعليم العالي والعام ومؤسسات الأعمال والإنتاج. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.
- صائغ، عبدالرحمن بن أحمد. (2015). تطوير الأداء الأكاديمي في الجامعات السعودية في ضوء تحديات العولمة ومتطلبات اقتصاد المعرفة: نموذج مقترح، المؤتمر التربوي الأول لتطوير الأداء الأكاديمي لكليات التربية: رؤية استشرافية، جامعة الجوف، 24-25 فبراير.
- عبدالقادر، أحمد عبدالقادر. (2015). المؤشرات السوقية لأفاق التعاون بين الجامعات السعودية ومجتمع الأعمال بمنطقة تبوك المملكة العربية السعودية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبحوث البيئية، مج6، ع1، 1-27.
- العشماوي، شكري رجب. (2011) الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر ضرورة اقتصادية: دراسة تحليلية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية - جامعة الإسكندرية، مج1، 477-524.
- الغامدي، عبدالعزيز بن محمد، درجة أهمية الشراكة بين جامعة جدة والقطاع الخاص في ضوء رؤية المملكة 2030، بحث مستقل من رسالة دكتوراه، المجلة التربوية، وزارة التعليم، كلية التربية، المجلة التربوية، ع53، يوليو 2018م.
- القحطاني، سالم بن سعيد. (2016). الشراكة بين القطاعين الخاص والعام (PPP) ودورها في التنمية الإدارية في ضوء رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني، مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1-44.
- القحطاني، منصور بن عوض صالح. (2008). آليات تفعيل الشراكة بين الجامعات ومؤسسات القطاع الخاص في مجال البحوث والاستشارات، حولية كلية المعلمين - أبها، ع13، ص 13-42.

- القحطاني، منصور بن عوض صالح.(2005). تفعيل روح الشراكة بين الجامعة والقطاع الخاص: الواقع وسبل التطوير، مؤتمر الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص في البحث والتطوير، جامعة الملك سعود، الرياض، 10-12 ابريل، 145-203.
- كسناوي، محمود عبدالله(2001) "توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (واقع- توجهات مستقبلية)" بحث مقدم إلى ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية... توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، أبريل.
- محمود، منى عبدالحليم؛ وعبدالنبي، سعاد بسيوني؛ ورشاد، عبدالناصر محمد.(2014). متطلبات تفعيل الشراكة بين الجامعات المصرية ومؤسسات العمل والإنتاج في ضوء بعض الخبرات المعاصرة، مجلة التربية، مج17، ع50، 307-353.
- مراد، سامي.(2016). سبل تفعيل الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في التنمية الإدارية بالمملكة العربية السعودية، مؤتمر التنمية الإدارية في ظل التحديات الاقتصادية، معهد الإدارة العامة، الرياض، 22-24 صفر 1438 هـ. 2016م.
- المزين، سلمان؛ وصبيح، ليلى.(2015). معوقات تفعيل الشراكة المجتمعية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة وسبل الحد منها، مجلة جامعة النجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية، مج 29، ع 9، 1764-1784.
- موسى، سيد سالم، ومحمد أحمد حسين: "الخبرة الدولية في المشاركة المجتمعية في التعليم قبل الجامعي وإمكانية الاستفادة منها في مصر" ، المؤتمر العلمي الخامس لقسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية: تطوير التعليم في الدول العربية بين المحلية والعالمية، كلية التربية، جامعة الزقازيق، 24-25 مارس 2007، ص105.
- الهادي، شرف إبراهيم.(2011). رؤية استراتيجية لجامعات عربية منتجة ذات جودة تعليمية عالية ونفقات مخفضة، مجلة البحوث النفسية والتربوية - جامعة المنوفية، مج 26، ع1، 123-179.
- الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.(2008). دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية. الرياض.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط.(1435هـ). الإستراتيجية الوطنية للتحويل إلى مجتمع المعرفة. تحول المملكة إلى مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة، الرياض: المملكة العربية السعودية.
- وزارة التعليم العالي.(1435هـ).التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة في المملكة العربية السعودية: تقويم دولي. الرياض : وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، مكتبة الملك فهد الوطنية.
- وزارة التعليم العالي.(2011). الخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية: آفاق 1450هـ-2029م. الرياض: وكالة الوزارة للشؤون التعليمية.

وزارة التعليم.(1437هـ). مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية (الجامعات والكليات الحكومية والأهلية). مركز إحصاءات التعليم العالي: الرياض.

المراجع العربية مترجمة:

- Al-Ahmad, Hind, Muhammad (1437). Activating the partnership between universities and productive institutions in the Kingdom of Saudi Arabia from the point of view of experts. College of Social Sciences, Imam Muhammad bin Saud University, Council of Educational Sciences, 4, Muharram 1437 AH. 433-504.
- King Saud University (2015). Symposium entitled: Activating the partnership between universities and the private sector in scientific research, October 28-29, 1437 AH.
- Gomaa, El-Sayed, Ali, (n.d). Partnership between the University and community institutions as a direction for the development of university education. Faculty of Education, Suez, Suez Canal University, research extracted from a doctoral thesis in the philosophy of education.
- Hariri, Khaled, Hassan, Ali. (2010). The relationship between universities and the private sector and their role in achieving the quality of higher education in the Republic of Yemen, the Fourth Scientific Conference: The quality of higher education towards achieving sustainable development, University of Aden, Republic of Yemen, October 11-13.
- Khater, Muhammad, Ibrahim, Abdulaziz (2015). Suggested formulas for the strategic partnership between Egyptian universities and productive institutions, Journal of Educational Administration. The Egyptian Association for Comparative Education and Educational Administration, 2(3), 297-351.
- Khalil, Othman, Syed. (2013). Establishing partnerships between Sudanese universities and community institutions, especially private companies. Journal of the Islamic University of Odehman, Institute of Research and Strategic Studies, 23, 229-262.
- Daradkeh, Amjad, Mahmoud; And Maa'a, Adel Salem. (2014). Partnership between universities and private sector institutions and obstacles to their application from the point of view of faculty members at Yarmouk University - Jordan, The Arab Journal for Quality Assurance of University Education - Sana'a University, 7(15), 97-123.
- Saudi Arabia's Vision 2030. (2016a). Saudi Arabia Vision 2030, Council of Economic and Development Affairs



-
- Al-Rayes, Muhammad, Nidal (2006). The role of university scientific research in industrial development, a working paper submitted to the National Conference for Scientific Research and Technical Development, Damascus, May 24-26.
- Al-Salem, Salem, Muhammad, (n.d). Obstacles to community partnership in the field of scientific research in the Kingdom of Saudi Arabia, Symposium on Community Partnership in the Field of Scientific Research in the Kingdom of Saudi Arabia, pp. 132-133.
- Sultan, Khaled, Saleh. (2009). Experiences of King Fahd university of petroleum and minerals to enhance cooperation and community partnerships in the field of scientific research, International Forum for Community Partnership in the Field of Scientific Research, Imam Muhammad bin Saud University, Riyadh, 45-64.
- Al-Shabrawy, Atef (2006). Business incubators, initial concepts and global experiences. The Islamic Educational, Scientific and Cultural Organization - ISESCO.
- Shtawi, Ali, Nasser. (2005). Mechanisms for developing institutional partnership between the university and private sector institutions: An exploratory study of the opinions of academic leaders at King Khalid University and leaders of the private sector in the Asir region, Resala Al-Tabiya Journal, Egypt, 18(16),175-245.
- Al-Shathri, Abdulaziz, Nasser (2014). Corporate universities as an entrance to activate the partnership between universities and productive institutions in the Kingdom of Saudi Arabia, Journal of Humanities and Social Sciences - Imam Muhammad bin Saud Islamic University, 34, 13-48.
- Shaaban, Manal, Ahmed, Hassan (2012). Partnership between the public and private sectors in Egyptian education and the obstacles to its application, Journal of the College of Education - Mansoura University, 79, 223-256.
- Sayegh, Abdul Rahman, Ahmed, & Metwally, Mustafa Muhammad. (2005). The frame of reference for activating cooperation, Coordination and integration between higher and public education institutions and business and production institutions. Riyadh: Arab Bureau of Education for the Gulf States.
- Sayegh, Abdul Rahman, Ahmed (2015). Developing academic performance in Saudi universities in light of the challenges of globalization and the requirements of the knowledge economy: A proposed model, the first educational conference to develop the academic performance of colleges of education: A forward-looking vision, Al-Jouf University, February 24-25.

- Abdelkader, Ahmed, Abdelkader (2015). Market indicators for the prospects of cooperation between Saudi Universities and the Business Community in Tabuk, Saudi Arabia, The Scientific Journal of Business Studies and Environmental Research, 6(1). 1-27.
- Ashmawi, Shukri, Rajab. (2011). Public-private partnership in Egypt is an economic necessity: An analytical study. Journal of Law for Legal and Economic Research - Alexandria University, 1, 477-524.
- Al-Ghamdi, Abdulaziz, Muhammad, (2018). The degree of importance of the partnership between the University of Jeddah and the private sector in light of the Kingdom's vision 2030, independent research from a PhD thesis, Educational Journal, Ministry of Education, College of Education, Educational Journal, 53.
- Al-Qahtani, Salem, bin Saeed (2016). The partnership between the private and public sectors (PPP) and its role in administrative development in light of the Kingdom's vision 2030 and the National Transformation Program, Administrative Development Conference in light of Economic Challenges, Institute of Public Administration, Riyadh, 1-44.
- Al-Qahtani, Mansour, Awad, Saleh (2008). Mechanisms for activating the partnership between universities and private sector institutions in the field of research and consulting. Teachers College Yearbook - Abha, 13, 13-42.
- Al-Qahtani, Mansour, Awad. Saleh. (2005). Activating the spirit of partnership between the university and the private sector: Status-quo and ways of development, Conference on Partnership between Universities and the Private Sector in Research and Development, King Saud University, Riyadh, April 10-12, 145-203.
- Kasnawi, Mahmoud, Abdullah (2001). Guiding scientific research in graduate studies in Saudi Universities to meet the requirements of economic and social development (status-quo - Future Directions). Research presented to the Seminar of Graduate Studies in Saudi Universities...Future Directions, King Abdulaziz University, Jeddah, April.
- Mahmoud, Mona, Abdel Halim; Abdelnabi, Souad Bassiouni; Warshad, Abdel Nasser Mohamed. (2014). Requirements for activating the partnership between Egyptian universities and institutions of work and production in the light of some contemporary experiences, Journal of Education, 17, 50, 307-353.



- Murad, Sami (2016). Ways to activate the partnership between universities and the private sector and their role in administrative development in the Kingdom of Saudi Arabia in light of economic challenges, Institute of Public Administration, Riyadh, 22-24 Safar 1438 AH, 2016.
- Al Muzayin, Salman; and Sobeih, Lina (2015). Obstacles to activating community partnership in Palestinian universities in Gaza governorates and ways to reduce them. *An-Najah University Journal for Research - Humanities*, 29,9, 1764-1784.
- Moussa, Sayed, Salem, and Mohamed, Ahmed, Hussein (2007). International experience in community participation in pre-university education and the possibility of benefiting from it in Egypt. The Fifth Scientific Conference of the Department of Comparative Education and Educational Administration: Developing Education in Arab Countries between Local and Global, Faculty of Education, Zagazig University, 24-25 March 2007, 105.
- Al-Hadi, Sharaf, Ibrahim (2011). A strategic vision for productive Arab universities with high educational quality and reduced expenses, *Journal of Psychological and Educational Research - Menoufia University*, Vol. 26, 123-179.
- The National Commission for Academic Accreditation and Evaluation. (2008). Guide to quality assurance and academic accreditation in the Kingdom of Saudi Arabia. Riyadh.
- Ministry of Economy and Planning. (1435). The national strategy for transformation into a knowledge society. Transforming the Kingdom into a Knowledge Society and Knowledge-Based Economy, Riyadh: Saudi Arabia.
- Ministry of Higher Education (1435). Higher education and building a knowledge society in the Kingdom of Saudi Arabia: An international Assessment. Agency for Planning and Information, King Fahd National Library.
- Ministry of Higher Education. (2011). The future plan for university education in the Kingdom of Saudi Arabia: Horizons 1450 AH-2029 AD. Riyadh: The Ministry's Agency for Educational Affairs.
- Ministry of Education (1437). Institutions of higher education in the Kingdom of Saudi Arabia (Public and private universities and colleges). Higher Education Statistics Center: Riyadh.

المراجع الاجنبيه :-

- Alan Hughes (2006) "UNIVERSITY-INDUSTRY LINKAGES AND UK SCIENCE AND INNOVATION POLICY" Working Paper No.326. University of Cambridge Centre for Business Research.
- Dötterweich, J. A. (2006). Building effective community partnerships for youth development: lessons learned from ACT for Youth. Journal of Public Health Management and Practice, 12, S51-S57.
- Edmondson, G., Valigra, L., Kenward, M., Hudson, R. L., & Belfield, H.(2012). Making industry-university partnerships work: Lessons from successful collaborations, Science Business Innovation Board AISLB,1-50.
- Fassin, Y.(1991) "Academic Ethon Versus Business Ethics" International Journal of Technology Management, Vol 6, Nos.5/6.
- Fernandez G. and Bertha A.Babara S.(1997).
- Gibson, H., & Davies, B. (2008). The impact of public private partnerships on education: A case study of Sewell Group Plc and Victoria Dock Primary School. International Journal of Educational Management, 22(1), 74-89.
- Hughes, A. (2006). University-industry linkages and UK science and Cambridge, Working Paper No.326, 1-19.
- Markus Perkmann & Kathryn Walsh (2007) "University-industry relationships and open innovation: towards a research agenda" International Journal of Management Reviews: (1), 2007.
- McQuaid(2000): The Theory of Partnership, why we have Partnership, pu.blie Private Partnership Theory and Practice in International Perspective, In: Osborne, P.s.(eds)(New York "Routledge Advances,2000), p12-18.
- Moshe Vigdor. Et, al. (2000) "The management of university-industry relations Five institutional studies from Africa, Europe, Latin America and the Pacific region "Published by: International Institute for Educational Planning/UNESCO.
- Perkmann, M., & Walsh, K. (2007). University-industry relationships and open innovation: Towards a research agenda. International Journal of Management Reviews, 9(4), 259-280.
- Pierre Sadran(2004): Public-Private Partnership In France: A Polymorphous and Unacknowledged Category of Public Policy, International Review of Adminlstrative Sciences, Vol, 70, No, 2, p223-253.
- Richard M.Rosan(2002): The Key Role of Universities in Our Nations Economic and Urbon Revitalization. (Available at: <http://www.olup.org/research and pubs/lit.htm>).



-
- Shenhar, A.J. (1993) "The PROMIS Project: Industry and University Learning Together" International Journal of Technology Management, Vol. 8, Nos.6/7/8.
 - Vidal, Avis, et. al; Lesson form the Community Outreach Partnership Center Program, U.S. Department of Housing and Urban Development, Office of Policy Development and research, Washington DC, March 2002. P. IV.
 - Walt.Gill et al,(2002) Working with the private sector; the need for institutional guidelines, London School of Hygiene and Tropical Medicine, London WC1E, 7HT.
 - Young, C. K. (2010). Vital Collaboratives, Alliances, and Partnerships: A search for Key Elements of an Effective Public-Private Partnership. (Unpublished doctoral thesis in Educational Leadership), East Tennessee State University, Johnson City: USA.